الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني
ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

صيغ تمويل عمليات التجارة الخارجية للمؤسسة الإقتصادية

دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA –وكالة برج بوعريريج–

إعداد الطلبة
- تومية ريغي
- آسيا برغل

إشراف الأستاذ(ة)
- سهام مانع

السنة الجامعية: 2021-2022

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى على توفيقنا لإتمام هذا العمل فلك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا.

يشرفنا ويسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير وخالص الإمتنان إلى أستاذتنا الفاضلة مانع سهام، لقبولها الإشراف على هذه المذكرة ولما أفادتنا به من نصائح إرشادات وتوجيهات لإتمام هذا العمل.

كما نوجه الشكر إلى مدير البنك الخارجي الجزائري لوكالة برج بوعريريج ولكل موظفيه على رأسهم السيدة سعود ريمة والسيد بولعراس فؤاد على حسن إستقبالهم وتقديمهم كل المساعدات اللازمة خلال الدراسة الميدانية.

إهداء

بعد أن وفقني الله لإتمام هذا العمل ...

أهديه الى أبي وأمي حفظهما الله لي وأطال في عمرهما

و إلى أخواتي ايمان، نعيمة ومارية.

آسيا

إهداء

بفضل الله تعالى وتوفيقه لي

أهدي عملي هذا إلى أعز ما أملك في الدنيا أمي الحبيبة وأبي الغالي

وأخواتي خولة، أميرة ووسام وعائلة خالتي الحبيبة، وريتال.

تومية

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	–
الإهداء	–
فهرس المحتويات	I
قائمة الأشكال والملاحق	III
مقدمة	أ،ت
الفصل الأول: التجارة الخارجية وكيفية تمويلها	–
تمهيد	02
المبحث الأول: أساسيات حول التجارة الخارجية	03
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وهيكلها	03
المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية وأسباب قيامها	04
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	05
المبحث الثاني: عمليات التجارة الخارجية	06
المطلب الأول: عملية الإستيراد	06
المطلب الثاني: عملية التصدير	08
المطلب الثالث: الإجراءات الجمركية عند عملية التصدير والإستيراد	09
المبحث الثالث: تقنيات تمويل عمليات التجارة الخارجية	11
المطلب الأول: تقنية التمويل قصير الأجل لعمليات التجارة الخارجية	11
المطلب الثاني: تقنية التمويل المتوسط والطويل الأجل	17
المطلب الثالث: تقنيات التسوية في التجارة الخارجية	22
خلاصة الفصل الأول	26

الفصل الثاني: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري –وكالة برج بوعريريج–	**–**
تمهيد	**28**
المبحث الاول: عموميات حول البنك الخارجي الجزائري	**29**
المطلب الأول: تعريف بالبنك الخارجي الجزائري ونشأته	**29**
المطلب الثاني: أهداف البنك الخارجي الجزائري	**30**
المطلب الثالث: وظائف البنك الخارجي الجزائري	**31**
المبحث الثاني: بنك الخارجي الجزائري– وكالة برج بوعريريج–	**32**
المطلب الاول: التعريف بالوكالة وأهدافها	**32**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الخارجي الجزائري –وكالة برج بوعريريج–	**33**
المطلب الثالث: نشاطات البنك الخارجي الجزائري –وكالة برج بوعريريج–	**36**
المبحث الثالث: مساهمة بنك الخارجي الجزائري –وكالة برج بوعريريج– في تمويل التجارة الخارجية	**37**
المطلب الأول: الملفات الممولة خلال الفترة 2020-2022	**37**
المطلب الثاني: آلية العمل بالتحصيل المستندي في البنك الخارجي الجزائري –وكالة برج بوعريريج–	**39**
خلاصة الفصل الثاني	**43**
خاتمة	**45**
قائمة المراجع	**49**
الملاحق	**52**
الملخص	**–**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	مخطط آلية سير عملية الاعتماد المستندي	13
02-01	مراحل سير عملية التحصيل المستندي	15
03-01	مراحل سير عملية التحويل الحر	16
04-01	سير عملية قرض المشتري	18
05-01	سير عملية قرض المورد	20
01-02	الهيكل التنظيمي لوكالة برج بوعريريج	33
02-02	إسهامات البنك الخارجي الجزائري في تمويل التجارة الخارجية خلال الفترة الممتدة 2020-2022	38
03-02	رقم التوطين البنكي	40

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	الفاتورة الشكلية	52
02	طلب التوطين	53
03	التعهد	54
04	الفاتورة النهائية	55

مقدمة

كانت المجتمعات البشرية تعيش قديما في ظل الإقتصاد المغلق، حيث ظهرت تجارتها على شكل مقايضة داخل البلد الواحد ومع التطور المستمر إزدادت الحاجات بتنوع عدد السكان وتنوع سلوكهم الإستهلاكي ورغباتهم، الأمر الذي أدى بضرورة الإنتقال إلى الإقتصاد المفتوح وذلك بفتح أسواقها للعالم الخارجي أي نشوء التجارة الخارجية التي تعتبر اليوم من القطاعات الحيوية لكل البلدان سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء لأهميتها البالغة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

حيث توفر التجارة الخارجية للإقتصاد ما يحتاج إليه من السلع والخدمات غير المتوفرة محليا من خلال نشاط الإستيراد، وفي الوقت نفسه تمكنه من التخلص من فائض السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير الذي يؤدي إلى زيادة دخل الدولة من العملة الصعبة وبالتالي رفع مستويات المعيشة.

ونظرا للدور المهم الذي تلعبه التجارة الخارجية وجب تمويل هذه الأخيرة من خلال مجموعة من الميكانيزمات والإجراءات والحوافز حيث إعتبر مشكل التمويل من أصعب وأعقد المشاكل التي تواجه التنمية الاقتصادية في كل دول العالم مما إستوجب تدخل بعض الجهات كالبنوك والمؤسسات المالية لتسهيل عمليات التجارة الخارجية وللتقليل من المخاطر والمشاكل أو الحد منها من خلال توفير التمويل اللازم لهذه العمليات وذلك عن طريق تطوير لتقنياتها التمويلية وتوفيرها لوسائل الدفع لتسهيل حركة التبادلات الدولية لمواكبة التحولات الجديدة، حيث أصبح التركيز على إيجاد الطرق المثلى للتمويل من أكبر إنشغالات الأعوان الإقتصاديين والمؤسسات قصد تحقيق الثقة وضمان السير الحسن للعمليات التجارية.

الإشكالية

إنطلاقا مما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

فيما تتمثل أهم تقنيات تمويل التجارة الخارجية؟ وما مدى إعتماد البنك الخارجي الجزائري –وكالة برج بوعريريج– على هذه التقنيات؟

وللإجابة عن هذا التساؤل من الضروري تحديد إطار لهذا البحث من خلال طرح مجموعة من الأسئلة:

- ما المقصود بالتجارة الخارجية؟؛
- فيما تتمثل تقنيات تمويل التجارة الخارجية؟؛
- ماهي أهم تقنيات تمويل التجارة الخارجية المستخدمة في البنك الجزائر الخارجي وكالة برج بوعريريج؟.

فرضيات البحث

للإجابة عن التساؤل المطروح في الإشكالية، نضع جملة الفرضيات التالية:

- التجارة الخارجية قطاع حيوي يضمن إستمرار العلاقات الإقتصادية الدولية؛
- تتعدد تقنيات تمويل التجارة الخارجية وتنقسم إلى تقنيات قصيرة الأجل وأخرى متوسطة وطويلة الأجل؛
- التحصيل المستندي من أهم تقنيات تمويل التجارة الخارجية المستعملة في البنك الجزائر الخارجي –وكالة برج بوعريريج–.

أهمية البحث

- تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على التجارة الخارجية وأهم التقنيات المستعملة في تمويلها من قبل البنوك التجارية، كما تبرز الدور الفعال الذي يقوم به البنك الجزائري الخارجي كنموذج لأحد أهم البنوك الجزائرية في تمويل عمليات التجارة الخارجية.

أهداف البحث

- إعطاء نظرة عامة حول التجارة الخارجية؛
- محاولة التعرف على أهم تقنيات تمويل التجارة الخارجية المتوسطة وطويلة الاجل؛
- محاولة إسقاط الدراسة النظرية ونقلها إلى الواقع من خلال بنك التربص.

منهج البحث

تم الإعتماد على المنهج الوصفي في الفصل الأول من خلال عرض المفاهيم النظرية وكل ما يتعلق بعمليات تمويل التجارة الخارجية، وفي الفصل الثاني تم الإستعانة بدراسة حالة في الدراسة الميدانية التي مكنتنا من تحليل وتطبيق جانب المعلومات الخاصة بتقنية التحصيل المستندي على الواقع العملي.

الدراسات السابقة

1. خالدي إبراهيم ،تقنيات تمويل التجارة الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل –دراسة حالة في بنك الجزائر الخارجي وبنك البركة–، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018_2019، من أهم النتائج المتوصل اليها في هذه الدراسة:

- تلعب البنوك الدور الأساسي في تمويل التجارة الخارجية عن طريق مجموعة من التقنيات تمثلت في التقنيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل؛

- رغم تطور التجارة الخارجية ظلت تقنيات تمويل التجارة الخارجية قصيرة الأجل أكثر التقنيات إستعمالا في الجزائر في ظل عزوف البنوك والمتعاملين على التعامل بتقنيات تمويل التجارة الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل.

2. بوكونه نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 3، 2011_2012، من أهم النتائج المتوصل اليها:

- على المتعامل إختيار وسيلة الدفع بدقة وعناية لتجنب تحمل تكاليف أكبر، وحتى تضمن للمصدر وصول المبلغ المحدد في الوقت المفروض؛
- الإعتماد المستندي والتحصيل المستندي تقنيات من تقنيات الدفع والتمويل في التجارة الخارجية من أجل إتمام الصفقات التجارية، كما يستوجب الحصول على وثائق بإعتبارها الضمان لحقوق المتعامل الإقتصادي من عدة مخاطر.

3. شرادي نبيل، الإعتماد المستندي آلية لتمويل التجارة الخارجية، أطروحة دكتورة في الحقوق تخصص القانون الخاص، كلية الحقوق ،جامعة الجزائر1، 2019_2020، من أهم النتائج التي توصل اليها هي:

- يعد الإعتماد المستندي أهم تقنية مصرفية وأنجع تقنيات تمويل التجارة الخارجية تحظى بالموافقة والقبول من طرف جميع أطراف التجارة الخارجية، كما يعتبر الإعتماد المستندي غير القابل للإلغاء والإعتماد المستندي المؤكد هما الأكثر إستعمالا لأنهما الأكثر ضمانا للمتعاملين.

هيكل البحث

من أجل الإجابة على إشكالية البحث وإختبار الفرضيات، إرتأينا إلى تقسيم بحثنا إلى فصلين كالآتي:

- الفصل الأول: سنتناول في هذا الفصل التجارة الخارجية وكيفية تمويلها، من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى أساسيات حول التجارة الخارجية، أما المبحث الثاني خصص لعمليات التجارة الخارجية والمبحث الثالث لأهم تقنيات تمويل عمليات التجارة الخارجية؛
- الفصل الثاني: خصصنا هذا الفصل لدراسة تطبيقية بحيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تم التطرق فيه إلى تعريف بالبنك الخارجي الجزائري في المبحث الأول، أما المبحث الثاني يحتوي على التقديم لوكالة برج بوعريريج في حين تم التطرق في المبحث الثالث إلى إسهامات البنك الخارجي الجزائري في تمويل التجارة الخارجية مع دراسة ملف صفقة إعتمدت على التحصيل المستندي؛

- أما الخاتمة فقد تم فيها تقديم ملخص عام عن موضوع الدراسة وأهم النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول:

التجارة الخارجية

وكيفية تمويلها

تمهيد

أصبحت العلاقات التجارية الخارجية ضرورة حتمية لأي دولة خاصة في ظل التطورات السريعة التي شهدتها الساحة الإقتصادية العالمية، لذا أصبح لزاما تطوير وتسهيل التجارة الخارجية والتخفيف من العراقيل التي تواجهها والبحث عن أفضل الطرق التي تسمح بتوسيعها وهذا لكونها أساس التبادل الدولي،فهي تحتاج إلى تمويل دائم يضمن إستمرارها، وتلجئ معظم المؤسسات الإقتصادية سواء المصدرة أو المستوردة إلى النظام البنكي الذي يمنحها عدة تمويلات من أجل السير الحسن للعمليات التجارية، خاصة في الوقت الذي أصبحت فيه التجارة الخارجية همزة وصل بين البلدان والركيزة الأساسية لكل إقتصاد ووسيلة لزيادة رصيد الدولة من العملة الصعبة وبفضلها ينمو الإقتصاد الوطني.

لذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى التجارة الخارجية وأساليب تمويلها وذلك بتقسيم الفصل وفق ما يلي:

- المبحث الأول: أساسيات حول التجارة الخارجية؛
- المبحث الثاني: عمليات تمويل التجارة الخارجية؛
- المبحث الثالث: تقنيات تمويل عمليات التجارة الخارجية.

المبحث الأول: أساسيات حول التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من الركائز الأساسية للتطور الإقتصادي، فهي تمكن كل بلد من الإستفادة من مزايا البلد الآخر في سلعة معينة. وهكذا لا يمكنها أن تعيش بمعزل عن غيرها مهما إختلفت النظم السياسية ومهما كانت درجة التفاوت الإقتصادي بين الدول.

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم وهيكل التجارة الخارجية بالإضافة إلى أهميتها وأسباب قيامها وأهم العوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وهيكلها

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في معظم الإقتصاديات من خلال ماتوفر للإقتصاد العالمي من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الإستيراد، ومن تصريف الفائض من المنتجات من خلال التصدير.

أولا: مفهوم التجارة الخارجية

لقد تعددت مفاهيم التجارة الخارجية بناءا على الهدف من دراستها حيث عرفت على أنها: «أحد فروع علم الإقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الإقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة[1]».

أو هي«التي تتم من خلالها عمليات التصدير والإستيراد حيث يتم إنتقال السلع والخدمات والموارد المالية من دولة ولأخرى وفق الإجراءات الإدارية والمالية».

من خلال التعاريف نجد أن التجارة الخارجية عبارة عن معاملات التجارية الخارجية الثلاث المتمثلة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات إقتصادية مختلفة.

ثانيا:هيكل التجارة الخارجية

تتكون التجارة الخارجية لكل دولة من العناصر التالية:[2]

1.الصادرات

هي سلع منتجة في الداخل وتستهلك في الخارج، لذلك تمثل قيمة المنتجات الوطنية التي ينتظر أن يشتريها العالم الخارجي.

---

[1]أحمد السريتي محمد: **إقتصاديات التجارة الخارجية**،مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، جامعة الإسكندرية،مصر، 2009، ص8.

[2]أميرة حشاني، **دور الإعتماد المستندي كتقنية تمويل وضمن التجارة الخارجية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015 ص 6-7.

2.الواردات

تعتبر الواردات سلع منتجة في الخارج وتستهلك في الداخل، وتتمثل تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات يؤديها بصفة نهائية غير مقيم للمقيم إذا كان متواجد داخل الحدود الإقليمية أو خارجها.

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية وأسباب قيامها

تعتبر التجارة الخارجية ذات أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية الإقتصادية، والنهوض بها أولوية كل الدول سواء متقدمة أو نامية كانت، من خلال هذا المطلب نبين أهمية التجارة الخارجية وأسباب قيامها.

أولا: أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في أي إقتصاد حيث يعتبر هذا المؤشر الجوهري على القدرة الإنتاجية والتنافسية للدولة، لأنه يعكس الإمكانيات الإقتصادية للدولة في تحقيق مكتسبات التنمية الإقتصادية، وما يترتب على ذلك من إيجابيات تعود بالنفع على الإقتصاد المحلي وتتمثل الأهمية في تحقيق ما يلي:

- التجارة الخارجية تعمل على تحريك وتنمية الأموال وزيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي؛
- تعد التجارة الخارجية مصدرا أساسيا في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها؛
- تعمل التجارة الخارجية على إحداث التوازن في ميزان المدفوعات من خلال ما يترتب على الدولة من متطلبات، وما تحققه من إيرادات تعمل على تخفيض العجز وعدم التوازن إذا توازنت مع الصادرات؛
- تأمين إحتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الإقتصادية مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا؛
- ينجم عن التجارة الخارجية من الصادرات عائد مالي يمكن إستخدامه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية.[1]

ثانيا: أسباب قيام التجارة الخارجية

هناك عدة أسباب أدت إلى ظهور هذا النوع من التبادل، ويمكن إرجاع السبب الرئيسي لقيام التجارة الى جذور المشكلة الإقتصادية أو ما يسميه الإقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، وذلك بسبب محدودية الموارد الإقتصادية قياسا بالإستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتحددة والمتزايدة والمتداخلة إلى جانب ضرورة إستخدام هذه الموارد بشكل أمثل.

ويمكن حصر أسباب قيام التجارة الخارجية في الآتي:

[1] فطيمة حاجي، **المدخل الى التجارة الخارجية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص25.

- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما يؤدي إلى عدم قدرة الدولة على تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا؛
- تفاوت تكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي إلى إنخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما؛
- الفائض في الإنتاج المحلي مما يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويقه؛
- السعي إلى زيادة الدخل الوطني إعتمادا على الدخل المحقق من التجارة الخارجية؛
- إختلاف الميول والأذواق الناتجة عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات العالمية؛
- الأسباب الإستراتيجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة بها عالميا؛
- إختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى.[1]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

تتأثر التجارة الخارجية بجملة من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف، فهي عوامل مترابطة ومتفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى:

- مستوى التنمية الإقتصادية : حيث أن العامل يلعب دورا في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود والتأخر الإقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقليدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال في الإقتصاد المتقدم؛
- سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول : تركز مصادر الثروة في بعض الدول والذي يؤدي إلى التركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية، حيث أن العديد من الدول التي تحوي المواد الأولية وتزداد أهميتها بإعتبارها منتجة لهذه الدول؛
- حجم الدولة : الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة الأسواق حيث يسهم هذا في التفسير قيام التجارة بين الدول؛
- العامل السياسي : الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية؛
- نفقات النقل : تؤثر نفقات النقل في تيار الإتجاه العام للتجارة حيث أن إنخفاض نفقاته تؤثر في إنخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية عكس ما يؤدي إلى إتساع نطاق التجارة الخارجية.[2]

---

[1] وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة–دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، تخصص: الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس 1، سطيف، 2018-2019، ص 6-7.

[2] أيت عكاش سمير، **التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2013-2014، ص13-14.

المبحث الثاني: عمليات التجارة الخارجية

لقد إتسع الإهتمام بالعلاقات الإقتصادية الدولية وكلما صارت المنشآت المحلية أكثر إندماجا في الإقتصاد الدولي كلما أصبح الإقتصاد العالمي يعتمد أكثر على بعضه البعض، مما يشجع على التبادل التجاري ما بين مختلف الدول على أساس عمليات الإستيرادوالتصدير التي تقام بطرق منظمة وإجراءات محددة تقوم بها إدارة معينة وهي إدارة الجمارك.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث والذي يشمل عمليات التصدير والإستيراد والإجراءات الجمركية.

المطلب الأول: عملية الإستيراد

تعتبر عملية الإستيراد عملية هادفة إلى تحقيق التنمية في الدول، فمن خلالها يتم الحصول على مختلف السلع والخدمات والحاجات الإستهلاكية التي لايمكن إنتاجها داخل الإقليم.

أولا: تعريف الإستيراد

يمكن تعريف الإستيراد بصفة عامة على أنه: "جلب السلع من خارج حدود الوطن إلى داخل حدود البلد وإدخالها إلى الدائرة الجمركية وتسجيل البيان الجمركي للإفراج عنها برسم الوارد النهائي، ويكون الإستيراد من المناطق والأسواق الحرة بالداخل ومن المعارض والأسواق الدولية من الخارج".[1]

ثانيا: أهمية الإستيراد

للإستيراد أهمية كبيرة خاصة في بداية مراحل التنمية الإقتصادية حيث يسهم الإستيراد الرأسمالي بشكل غير مباشر في نمو الدخل القومي وذلك عن طريق تمكين الإقتصاد القومي من مواجهة أعباء التنمية إذ عن طريقه يتم توفير ما يلي:

- يساهم بشكل غير مباشر في نمو الدخل القومي عن طريق تمكينه من مواجهة أعباء التنمية؛
- يوفر المعدات والتجهيزات والخبرات الأزمة وكذلك إستيراد السلع الإستهلاكية الضرورية حتى يمكن زيادة الإنتاج وتنويعه؛
- يعتبر طريقة فعالة في تحصيل قيمة الصادرات كما يتيح الفرصة للحصول على بعض السلع بتكلفة أقل من إنتاجها محليا، وإتاحة الفرصة للحصول على سلع لا تنتج بكميات كافية محليا أو لا تنتج مطلقا نتيجة لعدة عوامل (كالمناخ، سوء مواقع الموارد الطبيعية ...) وبهذا سيتم حتما رفع مستويات المعيشة.[2]

---

[1] نسيمة ناصر، **دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (2005-2012)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وإقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص 30.

[2] شريف علي الصوص، **التجارة الدولية الأسس والتطبيقات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012، ص 24.

ثالثا: إجراءات عملية الإستيراد

تعتمد عملية الإستيراد على مجموعة من الإجراءات والتي يجب الوقوف عليها لضمان سيرورة العملية بنجاح ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي[1]:

1. **إتخاذ القرار:** ويتم بناءا على توافر مجموعة من المعلومات التي تفرضها طبيعة المشروع (تجاري أو صناعي)، وطبيعة السلع والمواد التي يتم التعامل بها وفقا لقوانين الدولة؛
2. **دراسة أسواق التصدير:** بإجراء دراسة مفصلة لأسواق الموردين الذين تم إختيارهم وطلب عروضهم وبيان شروط البيع والتسليم والدفع؛
3. **الإستراتيجية:** وضع إستراتيجية للإستيراد معتمدة على بعدين: الأول طبيعة السوق المحلية وقدرته الإستيعابية وحاجته لهذه السلع، والأخر إمكانات وموارد الشركة؛
4. **إعدادالبرامج:** تتم في هذه المرحلة وضع خطة دقيقة تعكس هذه الإستراتيجيات، أي أنها تقوم بتوزيع المعلومات والبيانات الكاملة عن المورد وفقا لنموذج معين يتضمن أسماء وعناوين الموردين، وطرق الشراء وشروط البيع والدفع والتسليم... الخ؛
5. **التفاوض والتعاقد:** في هذه المرحلة تقوم الشركة بالإتصال والتفاوض مع الموردين الذين تم إختيارهم والتعاقد معهم؛
6. **التراخيص:** يتمثل في عدم السماح بإستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص من الجهة الإدارية المختصة؛
7. **التمويل والإئتمان:** تختلف شروط الدفع والتسليم والتمويل، حسب شروط الإتفاق مابين المستورد والمصدر وحسب وحدة النقد والصرف؛
8. **بوالص الشحن:** يختلف نوع البوليصة حسب الجهة التي تصدرها وبإختلاف وسيلة النقل، والبوليصة عبارة عن وثيقة يصدرها الشاحن أو وكيله ويثبت إستلامه للبضائع التي سيقوم بنقلها؛
9. **ميناء الوصول:** عند وصول البضاعة إلى ميناء الإستيراد يتم تفريغ الشحن طبقا لشروط البوليصة ولا تسلم البضاعة إلا لمن يحمل البوليصة الأصلية؛
10. **التخليص:** عندما يتسلم المستورد إذن التسليم الصادر من وكيل الشحن يقوم بتعبئة نموذج من قبل إدارة الجمارك يرفق مع مجموعة من المستندات والوثائق.

---

[1] حمو فتحي، **دور وفعالية الانكوترمز في تنظيم عمليات التجارة الخارجية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تجارة ولوجيستيك اورو متوسطي، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر،2016-2017، ص15-16.

المطلب الثاني: عملية التصدير

يعد التصدير من بين الوسائل الأكثر إستعمالا والأكثر إنتشارا في التجارة العالمية لكونه إستراتيجية فعالة في إقتحام الأسواق الدولية والرفع من مستويات التنافسية بينها.

أولا: تعريف التصدير

يعرف التصدير بأنه قدرة الدولة وشركائها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وإنتشار وفرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة.[1]

ثانيا: أهمية التصدير

يعتبر هذا النشاط الإقتصادي والتجاري مهم للغاية، فهو على وجه الخصوص وسيلة حاسمة للحصول على العملات الأجنبية والتي تعد هذه الأخيرة من وسائل التدخل الإقتصادي والمالي في الأسواق الخارجية وعلاوة على ذلك يمكن للصادرات تحفيز الإقتصاد من خلال تشجيع العمل من بلد لآخر وضمان إستدامة أعمالها في سياق العولمة مرتبط بقوة بمواقعها في السوق العالمية (حصة السوق على مستوى العالم).

ثالثا:إجراءات التصدير

تقوم عملية التصدير على مجموعة من الإجراءات الواجب توفرها لضمان سيرورة العملية بنجاح ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي[2]:

1. **إتخاذ القرار:** بعد تحديد الأسواق المستهدفة والمحتمل التعامل معها يتم التخطيط بحملات ترويجية وإعلانية عن البضاعة بالإضافة إلى الإستفسار عن أية عوائق حكومية قد تفرض على البضاعة المصدرة مع الحصول على رخصة للتصدير من قبل الجهات المعنية؛
2. **الإستراتيجية:** تقوم الشركة ببناء إستراتيجية تتضمن دراسة العروض التي تم إستلامها والرد عليها من قبل المستوردين وذلك لعمل قائمة بأسماء المستوردين ولشروط المطلوبة والتسهيلات الممكنة؛
3. **العقد:** بعد الإنتهاء من المفاوضات (الشراء والبيع) يتم تثبيت بنود الإتفاق التي تم التوصل إليها في صورة عقد تجاري يلزم الطرفين في تنفيذ بنوده؛
4. **إعداد المستندات المبدئية لإتمام التصدير:** ويمكن إجمال هذه المستندات فيما يلي:

[1] فريد النجار، **التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 15.

[2] حمو فتحي، مرجع سبق ذكره، ص10-11.

- **إصدار الفاتورة الأولية:** إعداد الفاتورة المبدئية للبضاعة المطلوبة وفق الشروط المتفق عليها وتحتوي هذه الفاتورة على إسم العميل المرسل اليه، البضاعة، البلد المصدر إليها، الكمية، الصنف، السعر، القيمة الإجمالية، نوع العملة، طريقة الشحن والدفع؛
- **قائمة التعبئة:** وهي عبارة عن كشف تفصيلي عن أرقام الطرود وصفتها وكميات البضائع المعبأة في كل طرد من الطرود والأوزان القائمة والمصداقية؛
- **شهادة صحية:** وتصدر عن الحجر الصحي بعد التحقق من أنها مطابقة لشروط التصدير في دولة المصدر؛
- **إذن الشحن:** ويعتبر بمثابة أمر لقبطان الباخرة بإستلام البضائع المطلوب شحنها.

5. **إعداد المستندات النهائية:** يتم إعدادها فور الإنتهاء من إتمام عملية الشحن والتي يجب على المصدر تقديمها للبنك فاتح الإعتماد وأهم هذه المستندات: بوليصة الشحن، الفاتورة التجارية، بالإضافة إلى مستندات ووثائق أخرى؛
6. **المتابعة والإتصالات:** أي بقاء المصدر على إتصال مع وكلاء الشحن ومع المستورد بإعتباره طرفا آخر في تنفيذ العقد حتى إستلامه للبضاعة وفي مكان التسليم المتفق عليه.

المطلب الثالث: الإجراءات الجمركية عند عملية التصدير والإستيراد

تعتبر الإجراءات الجمركية لب العمل الجمركي وأساسه، وتخضع إجراءات عمليات الإستيراد والتصدير للأهداف العامة التي تسطرها السياسة الإقتصادية والمالية لكل بلد، ولذلك فإنها تقوم بالإعتماد على ما تملكه من مقومات مؤثرة على سير التجارة الخارجية، بتطبيق أحكام سير النطاق الجمركي الخاضع لها.

أولا: الإجراءات الأولية للجمارك

من أجل حماية الإقتصاد يجب إتخاذ مجموعة من الإجراءات لدخول وخروج البضاعة من وإلى الإقليم الجمركي، ومن هذه الإجراءات هناك إجراءات أولية لجمركة البضائع وذلك قبل الحصول على حق التصرف الحر على تلك البضائع في إطار النظام الجمركي المرخص به.

1. إحضار البضائع لدى الجمارك

إخضاعها للرقابة الجمركية مهما كانت طبيعتها حتى وإن كانت معفاة من دفع الحقوق والرسوم الجمركية، ولا يمكن إجتياز مكتب جمركي دون ترخيص من قبل مصالح الجمارك، بهدف التفتيش ومواجهة عمليات التهريب، ودخول البضاعة وخروجها بطريقة غير شرعية.

2. طرق إحضار البضائع لدى الجمارك

لقد تناول المشرع الجزائري في قانون الجمارك مختلف طرق الإحضار والتي تتوافق مع طرق النقل وهي:

- الإحضار عن طريق البحر؛

- الإحضار عن طريق البر؛
- الإحضار عن طريق الجو.

3. **وضع البضائع لدى الجمارك:** بعد إحضار البضائع للجمارك يترتب على ناقل البضاعة وضع البضائع في نطاق أو مساحة تحت حراسة إدارة الجمارك في حالة إنتظار إلى غاية إيداع التصريح المفصل، كما يعطي الفرصة لإدارة الجمارك للقيام بالتحريات اللازمة للبضاعة؛

ثانيا: التصريح الجمركي المفصل للبضائع

يعتبر التصريح الجمركي جوهر العمل الجمركي، يعرف بأنه الوثيقة المحررة وفقا للأشكال المنصوص عليها التي يبين المصرح بواسطتها النظام الجمركي الواجب تحريره للبضاعة، ويقدم العناصر المطلوبة لتطبيق الحقوق والرسوم ومقتضيات المراقبة وتطبيق تدابير الحظر ذات الطابع الإقتصادي، بالإضافة إلى تكوين القاعدة الإحصائية للتجارة الخارجية، وتعمل إدارة الجمارك لإصدار هذه الوثيقة وتوزيعها على الوكلاء المعتمدين من خلال مكاتبها المنتشرة عبر كامل التراب الوطني.

1. **شكل التصريح المفصل:** مهما كان النظام الجمركي المعين للبضاعة الموضوعة تحت تصرف الجمارك يوجد نموذج موحد للتصريح المفصل للبضائع صالح لجميع العمليات.ويودع التصريح في خمسة نسخ:

- **النسخة الأولى:** مسماة نسخة الجمارك هي النسخة الأصلية وتحفظ على مستوى المكتب الجمركي؛
- **النسخة الثانية:**تسمى بنسخة المصرح،وتسلم للمصرح بعد إنتهاء عملية الجمركة ولإستظهارها أمام الإدارات والأجهزة المهتمة بنشاطه، ويستخدمها كوثيقة إثبات لوضعيته بالنسبة للتنظيم الجبائي والجمركي؛
- **النسخة الثالثة:** مسماة نسخة بنك وترسل إلى البنك عند إنتهاء عملية الجمركة؛
- **النسخة الرابعة:** مسماة نسخة إحصائيات ترسل لمصلحة الإحصائيات التي تقوم بإعداد إحصائيات التجارة الخارجية وتحليلها؛
- **النسخة الخامسة:** مسماة نسخة الرجوع أو العودة، تستخدم خاصة في الأنظمة الجمركية الإقتصادية للتأكد من إحترام الإلتزامات المصرح بها.[1]

[1]خريرب عباس، **إجراءات جمركة البضائع**، تقرير تربص السنة الثالثة المدرسة الوطنية للإدارة، تخصص إقتصاد ومالية، فرع إدارة الجمارك، الجزائر، 2006، ص 8-12-19.

المبحث الثالث: تقنيات تمويل عمليات التجارة الخارجية

تعددت التقنيات والوسائل المستعملة من طرف البنوك والمؤسسات المالية في مجال التجارة الخارجية من أجل تسوية معاملاتهم ولضمان حقوق الأطراف التجارية المختلفة من مصدرين ومستوردين، وتعتبر تسوية عمليات التجارة الخارجية من أهم الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية.

وهذا ماسنتناوله في هذا المبحث حيث سنتطرق إلى أهم التقنيات المستعملة من طرف البنوك في تمويل التجارة الخارجية المصنفة إلى تمويل قصير الأجل وإلى تمويل متوسط وطويل الأجل بالإضافة إلى معاملات التسوية في التجارة الخارجية.

المطلب الأول: تقنية التمويل قصير الأجل لعمليات التجارة الخارجية

يسمح التمويل قصير الأجل لعمليات التجارة الخارجية سواء للمصدرين أو المستوردين بالحصول على مصادر التمويل الممكنة لصفقاتهم التجارية في أقل وقت ممكن ويعتبر الإعتماد المستندي والتحصيل المستندي و التحويل الحر من أهم التقنيات المستعملة في هذا النوع.

أولا: الإعتماد المستندي

يعد الإعتماد المستندي من وسائل الدفع الأكثر إستعمالا في التجارة الدولية نظرا للدور الهام الذي يؤديه، فهو يمثل أحسن وأضمن وسيلة دفع حديثة خاصة مع تعدد أنواع الإعتماد التي يمكن إستخدامها.

1. تعريف الإعتماد المستندي

يمكن تعريفه على أنه: " تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد أن يحل محل المستورد في الإلتزام بتسديد وارداته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل إستلام الوثائق أو المستندات التي تدل على أن المصدر قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها ".

ومن هذا التعريف نلاحظ أن العلاقة التي تنجم عن فتح الإعتماد المستندي تتم بين أربعة أطراف هي: المستورد، المصدر، بنك المستورد، بنك المصدر.[1]

2. أهمية الإعتماد المستندي

يعتبر الإعتماد المستندي إجراء قانوني رسمي يضمن لجميع المتعاملين حقوقهم بشكل شفاف وقانوني حيث تكمن أهميته في[2]:

- يمثل أساس العلاقة بين البنك والعميل الذي طلب بفتح الإعتماد المستندي؛

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك دراسة في طرق إستخدام النقود من طرف البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط03، بن عكنون الجزائر،2004، ص117.

[2] حكيمة سبع، **آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2014-2015، ص 17.

- مصدر دخل للبنوك جراء العمولات التي تتقاضاها؛
- طلب فتح الإعتماد بمثابة عقد رسمي يحكم علاقة البنك بعميله فاتح الاعتماد؛
- إن المستورد يكون على ثقة من أن البضاعة ستصل مطابقة وفق الشروط المتفق عليها؛
- يسهل عمليات التجارة الدولية خاصة من الناحية المالية والتي كانت تقف عائقا أمام إنتشار وتوسع التجارة الدولية فتقوم البنوك بدور الوسيط الذي يثق به كل من العميل والمشتري.

3. أنواع الإعتماد المستندي

للإعتماد عدة أنواع إلا أننا نقتصر هنا على ذكر ثلاثة أنواع رئيسية هي:

- **الإعتماد المستندي القابل للإلغاء**

يظهر هذا النوع من الإعتماد عندما يقوم بنك المستورد بفتح إعتماد مستندي لصالح زبونه (المستورد) وإعلام المصدر بذلك، ولكن دون أن يلتزم أمامه بشيء، وعليه فإن الإعتماد المستندي القابل للإلغاء لا يعد ضمانا كافيا لتسوية ديون المستورد إتجاه المصدر، ومن الممكن أن يلغى في أي لحظة وهذه السلبيات تجعل هذا النوع من الإعتمادات المستندية نادرة الاستعمال؛[1]

- **الإعتماد المستندي غير القابل للإلغاء**

الإعتماد غير القابل للإلغاء أو القطعي والنهائي يرتب على البنك إلتزاما أصليا ومستقلا لا رجعة فيه، ولا يجوز إلغاءه أو تعديله، وهذا مرهون بإتفاق وتراضي أطراف العقد؛[2]

- **الإعتماد المستندي غير القابل للإلغاء والمؤكد**

وهو ذلك النوع من الإعتمادات المستندية الذي لا يتطلب تعهد بنك المستورد فقط بل يتطلب أيضا تعهد بنك المصدر على شكل تأكيد قبول تسوية الدين الناشيء عن تصدير البضاعة. ونظرا لكون هذا النوع من الإعتمادات يقدم ضمانات قوية، فهو يعتبر من بين الآليات الشائعة الاستعمال.[3]

4. سير عملية الإعتماد المستندي

تستند عملية الإعتماد المستندي بالأساس إلى عقد أو تبادل تجاري بين المستورد والمصدر، وهذا مايعرف بعقد البيع أي أن عملية الإعتماد المستندي هي عبارة عن حلقة نوضحها من خلال الشكل الموالي:

---

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص119.

[2] عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية: عمليات، تقنيات، وتطبيقات**، منشورات جامعة منتوري، الجزائر، 2000، ص90-91.

[3] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 119.

الشكل(01-01): مخطط آلية سير عملية الإعتماد المستندي

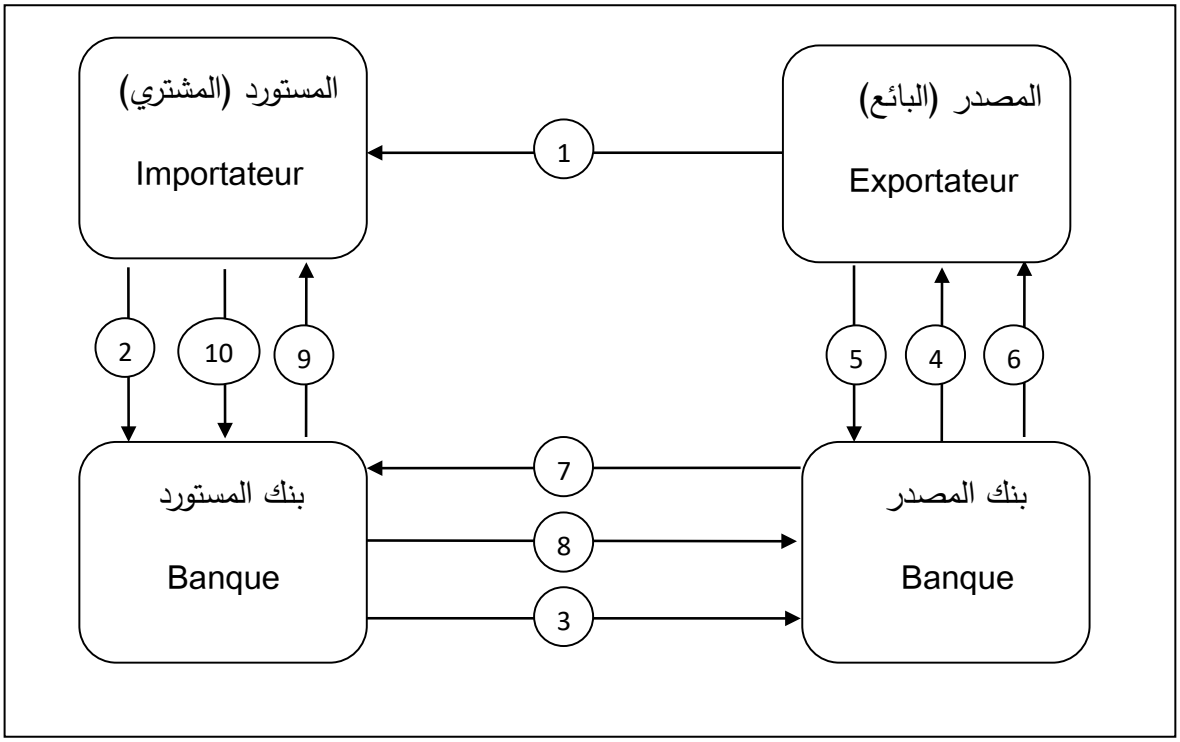

المصدر:من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

عبابسة محمد شوقي، **دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2018-2019، ص 106-109.

من المخطط أعلاه يمكن شرح عملية سير الإعتماد المستندي كالتالي:

1. الإتفاق على شروط التسليم والدفع ونوع الإعتماد في شكل عقد تجاري ما بين المستورد والمصدر؛
2. تقديم المستورد طلب فتح الإعتماد لصالح المصدر إلى البنك المراد التعامل معه (بنك المستورد)؛
3. يقوم البنك فاتح الإعتماد (بنك المستورد) بإشعار بنك المصدر بعد الموافقة على فتح الإعتماد لصالح المصدر؛
4. يقوم بنك المصدر بإشعار المصدر (المستفيد) بفتح الإعتماد لصالحه؛
5. يقوم المصدر بتسليم المستندات المطلوبة والتي تشير إلى شحن البضاعة إلى بنكه (بنك المصدر)؛
6. بعد التأكد من مطابقة المستندات المقدمة لبنك المصدر لما هو وارد في شروط الإعتماد فإنه يقوم بالدفع للمصدر قيمة الصفقة؛
7. يقوم بنك المصدر بإرسال تلك المستندات إلى بنك فاتح الإعتماد (بنك المستورد)؛

8. يقوم بنك فاتح الإعتماد (بنك المستورد) وبعد التأكد من صحة المستندات المقدمة بدفع المستحقات المقررة وذلك لبنك المصدر وبالطريقة السابق الإتفاق عليها؛
9. يقوم بنك المستورد بإرسال وتسليم المستندات إلى المستورد؛
10. يقوم المستورد بالدفع للبنك فاتح الإعتماد وبالطريقة السابق الإتفاق عليها.

ثانيا: التحصيل المستندي

تكتسب عملية التحصيل المستندي أهمية بالغة في عمليات التجارة الدولية نظرا لما يتسم به من إعتبارات السرعة والمرونة والثقة وإنخفاض تكلفتها وكذلك إستجابتها لطبيعة العمل التجاري الدولي.

1. تعريف التحصيل المستندي

هو آلية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كمبيالة وإعطاء كل المستندات إلى البنك الذي يمثله، حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات تسليم المستندات إلى المستورد أو إلى البنك الذي يمثله مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول كمبيالة.

ومن هذا التعريف نلاحظ أن أطراف التحصيل المستندي هي الآمر (البائع أو المصدر)، المشتري (المستورد)، البنك المكلف بالتحصيل (بنك المستورد)، بنك المصدر.

2. أهمية التحصيل المستندي

يحقق التحصيل المستندي لكل من المصدر والمستورد مزايا عديدة لعل من أهمها:

- يوفر الكثير من الوقت والجهد والإجراءات عن التي يتطلبه فتح الإعتمادات المستندية؛
- يوفر درجات عالية من الثقة بين المستورد وموردية؛
- يوفر خبرات عالية للمستورد بالأسواق الخارجية بإجراء التعديلات على شروط فتح الإعتمادات المستندية والتي تستلزم بالضرورة موافقة كل من الأطراف المتصلة بالعمليات الإستيرادية (مصدر، مستورد، بنك المصدر، بنك المستورد) الأمر الذي يوفر درجات من المرونة والسهولة في تنفيذ التعاقدات المبرمة بين المستورد والمورد؛
- يجنب العديد من المشكلات التي قد تنجم عن طول تعقد الإجراءات الخاصة بتعديل الإعتمادات المستندية؛
- يحقق وفرات كثيرة تتمثل في عمولات ومصاريف البنك القائم بعملية إبلا غ أو تعزيز الإعتماد المستندي.[1]

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 119.

3. أنواع التحصيل المستندي

يمكن أن نميز بين نوعين أساسين للتحصيل وهما: [1]

- **المستندات مقابل الدفع:** في هذا النوع يستطيع المستورد أو البنك الذي يمثله أن بالتسديد الفعلي نقدا للبضاعة؛ يستلم المستندات ولكن مقابل أن يقوم بالتسديد الفعلي نقدا للبضاعة.
- **المستندات مقابل القبول:** حسب هذه الصيغة، يمكن للمستورد أن يستلم المستندات ولكن ذلك لا يتم إلا بعد قبول الكمبيالة المسحوبة عليه وتسمح هذه الطريقة للمورد بالإستفادة من مهلة التسديد.

4. آلية سير عملية التحصيل المستندي

تمر عملية التحصيل المستندي بخطوات يمكن تلخيص مراحلها خلال المخطط التالي:

شكل (01-02): مراحل سير عملية التحصيل المستندي

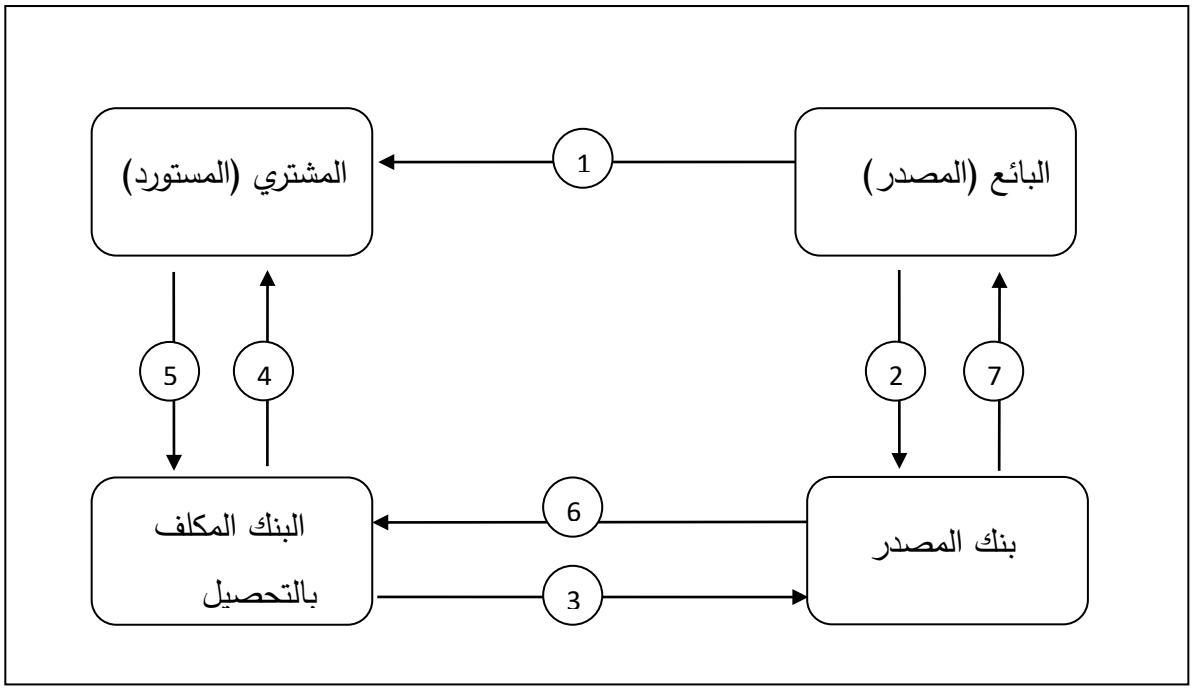

المصدر:عبابسة محمد شوقي، مرجع سبق ذكره، ص72-73.

من المخطط أعلاه يمكن شرح خطوات سير عملية التحصيل المستندي كالتالي:

1. قيام المصدر والمستورد بعملية المفاوضات والإتصالات بشأن الإشعار عن منتجات معينة لعرض الأسعار والتوصل إلى إتفاق نهائي بينهما يتم ترجمته في فاتورة تجارية بها ل الشروط المتفق عليها؛
2. يتم تجهيز البضاعة المطلوبة للشحن وتقديم الوثائق إلى بنك المصدر مع كافة الشروط مرفقة بأمر التحصيل؛

[1] طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 120.

3. إرسال مستندات مصحوبة بالتعليمات الواجبة التنفيذ في بلد المستورد إلى بنك المصدر؛
4. البنك المكلف بالتحصيل يعرض المستندات على المستورد؛
5. إستلام المستندات ودفع قيمتها أو قبولها؛
6. يقوم البنك المصدر بتحويل قيمة أو إرسال المستندات الدالة على قبول مستندات التحصيل إلى البنك المكلف بالتحصيل؛
7. إذا كان الدفع فإن البنك المكلف بالتحصيل يقوم بتحويل المبلغ إلى بنك المصدر سواءا نقدا أو بتحويل السفتجة المقبولة، فيقوم بنك المصدر بتحويل ثمن البضاعة إلى حساب عميله المصدر.

ثالثا: التحويل الحر

يعتبر التحويل الحر العملية الأكثر شيوعا وإستعمالا لدى المتعاملين في التجارة الخارجية خاصة بالنسبة للعمليات المتكررة وذلك لسهولة إجراءاتها وبساطتها وإنخفاض تكلفتها وبالأخص في البلدان التي لاتفرض قيودا على التجارة الخارجية على التحويلات المالية.

1. تعريف التحويل الحر

التحويل الحر عبارة عن أمر يصدره زبون معين لبنكه يتضمن ضرورة تحويل مبلغ من المال بعد إقتطاعه من حسابه إلى حساب شخص آخر يسمى المستفيد، ويعتبر أسلوب إنتقال الأموال من حساب إلى حساب آخر.

2. آلية سير عملية التحويل الحر

نوضح خطوات سير عملية التحويل الحر من خلال الشكل التالي:

الشكل (01-03): مراحل سير عملية التحويل الحر

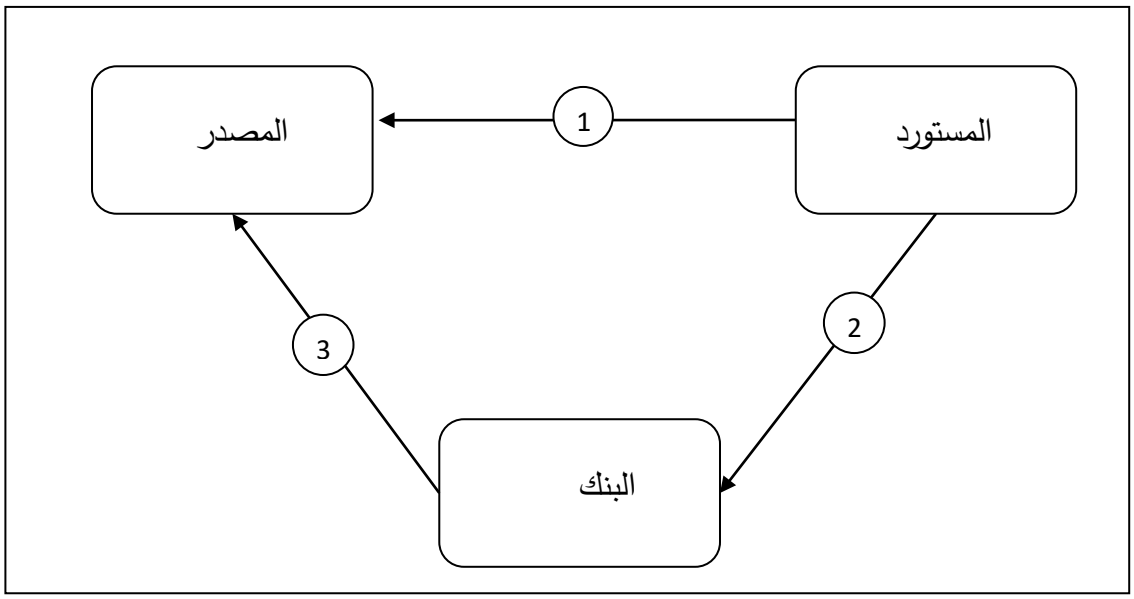

المصدر: غازي منصورية، **تقنيات بنكية في تمويل التجارة الخارجية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص التسيير الاستراتيجي الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر، 2016_2017، ص35.

من المخطط أعلاه نشرح خطوات عملية التحويل الحر كالتالي:

1. إبرام كل من المصدر والمستورد عقد الصفقة التجارية.
2. يقوم المصدر بتحرير الوثيقة اللازمة للعقد وبعدها يقوم بتصدير البضاعة وفي نفس الوقت يكون المستورد قد قام بالتوظيف لدى بنكه ليستثنى له استلام البضاعة وبعد القيام بكل التدابير اللازمة.
3. يقوم المستورد بأمر بنكه بتحويل مبلغ الصفقة لصالح المصدر (المستفيد) مع إعطائه كل المعلومات المتعلقة بالبنك ورقم حساب المصدر وهذا بعد تقديم المستورد للوثيقة الجمركية التي تثبت وصول البضاعة[1].

المطلب الثاني:تقنية التمويل المتوسط والطويل الأجل لعمليات التجارة الخارجية

تمويل متوسط وطويل الأجل للتجارة الخارجية هو تمويل تلك العمليات التي تفوق في العادة 18 شهرا وهناك العديد من التقنيات التي تستعمل في هذا المجال والهدف منها جميعا هو توفير وسائل التمويل الضرورية التي تسمح بتسهيل وتطوير التجارة الخارجية.

أولا: قرض المشتري

يعتبر قرض المشتري من بين آليات التمويل المتوسط وطويل الأجل للتجارة الخارجية، فهو وسيلة تساعد على ربط العلاقات الإقتصادية بين الدول المختلفة.

1. تعريف قرض المشتري

هو عبارة عن آلية يقوم بموجبها بنك معين أو مجموعة من بنوك المصدر بإعطاء قرض للمستورد، بحيث يستعمله هذا الأخير لتسديد مبلغ الصفقة نقدا للمصدر، ويمنح هذا القرض لفترة تتجاوز 18 شهرا، حيث يلعب المصدر دور الوسيط في المفاوضات مابين المستورد والبنوك المعنية بإتمام عملية القرض.

2. خصائص قرض المشتري

تقوم عملية قرض المشتري على وجود عقدين أساسين هما:

- **العقدالتجاري**: هو عقد ممضي بين المصدر والمستورد الذي يهدف إلى تحديد إتزامات الطرفين للخدمة المقدمة، وذلك من خلال البنود التي يتضمنها العقد ومن أهمها: آجال التسليم، شروط التسوية، نوعية السلع ومبالغها؛
- **عقدالقرض**: عبارة عن عقد مالي ممضي من طرف بنك أو عدة بنوك موجودة ببلد المصدر والمستورد ،ويلغى في حالة إلغاء العقد التجاري، ويحتوي هذا العقد على شروط إتمام القرض وإنجازه.[2]

[1] غازي منصورية، مرجع سبق ذكره، ص34.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص123.

3. عملية قرض المشتري

نوضح آلية عمل قرض المشتري من خلال الشكل التالي:

الشكل (01-04): سير عملية قرض المشتري

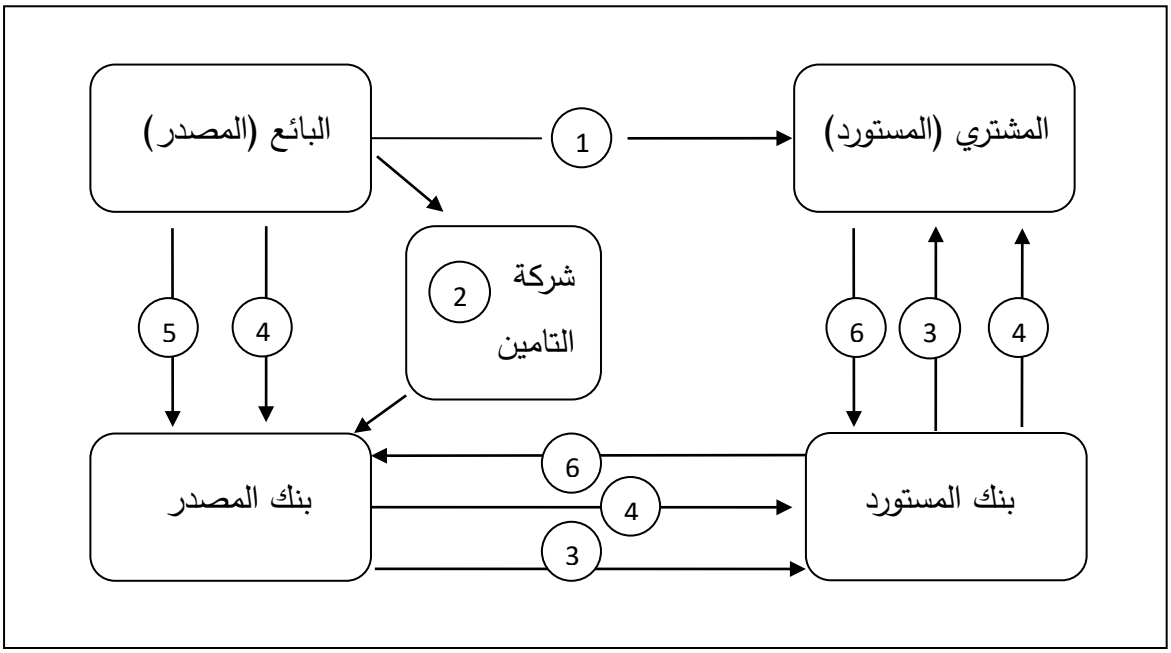

المصدر:أحلام أوصيف، ريمة قادر، **آليات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وامداد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2018-2019، ص54.

من المخطط أعلاه يمكن شرح خطوات سير عملية قرض المشتري كالتالي:

1. إمضاء عقد تجاري بين المستورد والمصدر، بمراعاة عناصر العقد (المبلغ المتفق عليه، طريقة السداد، تاريخ السداد ...الخ)؛
2. يعمل المصدر عن طريق البنك الذي إختاره على إمضاء عقد التامين حيث يتم الحصول على البوليصة التأمينية اللازمة لإتمام العملية، علما أن شركة التامين هي التي تضع شروط العقد وكذلك مبلغ الإقساط واجبة الدفع؛
3. إمضاء عقد التامين (تأكيد التمويل من طرف المشتري أو البنك الذي إختاره مع البائع أو بنك المصدر)؛
4. يقوم المصدر بإعداد الوثائق اللازمة والتي طلبها المشتري حيث هذه الخطوة تكون بعد الموافقة التامة على الصفقة وإتمام كل الشروط الواجبة لذلك؛
5. يعمل بنك المصدر على تسوية وضعية المستورد تبعا للشروط المتفق عليها من جهة ومن جهة أخرى يقوم بإبلاغ المصدر بتنفيذ العملية حيث المصدر هنا حر في إستعمال حسابه المجمد من أجل إتمام الصفقة؛

6. يقوم المشتري بإجراءات دفع المبلغ وكل العمولات والفوائد البنكية وفقا لشروط العقد السابق وكذا إستلام السلعة من المكان المتفق عليه مسبقا.

ثانيا: قرض المورد

قرض المورد آلية من آليات تمويل التجارة الخارجية على المدى المتوسط وهو يختلف عن قرض المشتري الذي يمنح للمستورد في حين أن قرض المورد يمنح للمصدر.

1. تعريف قرض المورد

عبارة عن قرض يمنحه البنك للمصدر لتمويل تجارته وهو قرض ناشئ بالأساس عن مهلة للتسديد يمنحها المصدر لفائدة المستورد التي تفوق 18 شهرا وهذا القرض يسمح للمصدر إستلام المبلغ المستحق للزبون الأجنبي في وقت التسليم الكلي أو الجزئي للسلع.[1]

2. خصائص قرض المورد

يمكن حصر أهم خصائص قرض المورد في الآتي:[2]

- يتطلب قرض المورد إبرام عقد واحد، يتضمن فيه الجانب التجاري للصفقة (شروطها وطرق تمويلها) والعقد المالي؛
- يمنح قرض المورد إلى المصدر بعد منح هذا الأخير مهلة التسديد للمستورد.

3. سير عملية قرض المورد

يمكن توضيح سير عملية قرض المورد في الشكل التالي:

[1] عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص85.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 125.

الشكل (01-05): سير عملية قرض المورد

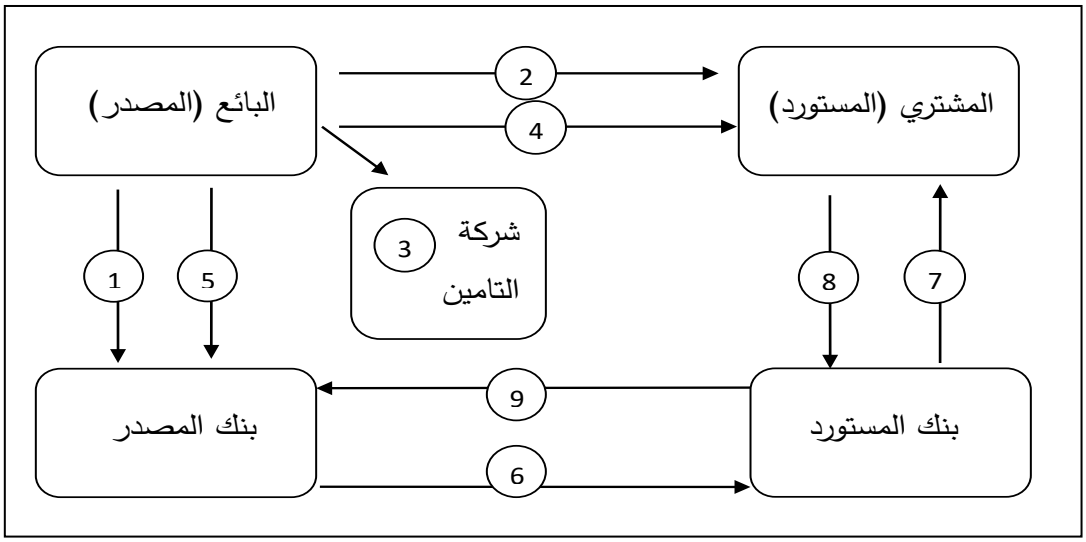

المصدر: احلام اوصيف، ريمة قادر، مرجع سبق ذكره، ص57.

من المخطط أعلاه يمكن شرح خطوات سير عملية قرض المشتري كالتالي:

1. تقديم المصدر طلب التمويل من البنك الذي إختاره للتعامل معه؛
2. التعاقد، أي إنشاء عقد تجاري بين الطرفين مصدر ومستور؛
3. إمضاء المورد على عقد التامين؛
4. الإتفاق على مدة الدفع بين المصدر والمستورد؛
5. إرسال وثائق من طرف المصدر لبنكه؛
6. إرسال وثائق المستفيد من بنك المصدر على بنك المستورد؛
7. تقديم الوثائق التجارية للمستورد؛
8. تقديم الموافقة من طرف المستورد لبنكه وكذا تقديم الضمانات؛
9. العمل على تسديد المبلغ والعملات.

ثالثا: آليات أخرى للتمويل متوسط وطويل الأجل للتجارة الخارجية

إن الهدف من التمويل متوسط وطويل الأجل للتجارة الخارجية هو توفير الوسائل الضرورية لتسهيل وتطوير التجارة الخارجية وتنويعها حسب الظروف السائدة وطبيعة العمليات المراد تمويلها من طرف الأنظمة البنكية، وبالإضافة إلى قرض المشتري وقرض المورد توجد أليات أخرى من بينها التمويل الجزافي، القرض الإيجاري الدولي ويمكن التطرق إليها في الآتي:

أولا: التمويل الجزافي

يمكن تعريف التمويل الجزافي على أنه العملية التي بموجبها يتم خصم أوراق تجارية بدون طعن، وعملية التمويل الجزافي حسب هذا التعريف هي إذا آلية تتضمن إمكانية تعبئة الديون الناشئة عن الصادرات لفترات متوسطة. وبعبارة أخرى يمكن القول أن التمويل الجزافي هو شراء ديون ناشئة عن صادرات السلع والخدمات.

وتقوم آلية التمويل الجزافي على خاصيتين أساسيتين هما:

- القروض الخاصة بها تمنح لتمويل عمليات الصادرات ولكن لفترات متوسطة؛
- مشتري هذا النوع من الديون يفقد كل حق في متابعة المصدر أو الأشخاص الذين قاموا بالتوقيع على هذه الورقة (أي ممتلكو هذا الدين) وهذا مهما كان السبب.

إن القيام بشراء مثل هذا الدين يتطلب الحصول على فائدة تؤخذ عن الفترة الممتدة من تاريخ خصم الورقة وحتى تاريخ الإستحقاق ونظرا لأن مشتري هذا الدين يحل محل المصدر في تحمل الأخطار المحتملة، فإن ذلك يقابله تطبيق معدل فائدة مرتفع نسبيا يتماشى مع طبيعة هذه الأخطار.

ثانيا: القرض التجاري الدولي

يعتبر القرض التجاري الدولي آلية للتمويل متوسط وطويل الأجل للتجارة الخارجية ويتمثل مضمون هذه العملية في قيام المصدر ببيع سلعة إلى مؤسسات متخصصة أجنبية والتي تقوم بالتفاوض مع المستورد حول إجراءات إبرام عقد إيجاري وتنفيذه، ويتضمن هذا العقد في الواقع نفس فلسفة القرض الإيجاري الوطني ونفس آليات الأداء مع فارق يتمثل في أن العمليات تتم بين مقيمين وغير مقيمين وهي في الحقيقة نفس التفرقة التي إعتمدها التنظيم الجزائري في هذا المجال.

وبهذه الطريقة فإن المصدر سوف يستفيد من التسوية المالية الفورية وبعملته الوطنية، في حين أن المستورد يستفيد من المزايا التي يقدمها القرض الايجاري وخاصة عدم التسديد الفوري لمبلغ الصفقة الذي يكون عادة كبير.

وتتضمن الدفعات التي يقوم المستورد بدفعها إلى مؤسسة القرض الإيجاري قسط الإستهلاك الخاص برأس المال الأساسي، إضافة إلى الفائدة وهامش خاص يهدف إلى تغطية الأخطار المحتملة، كما أن تسديد هذه الأقساط يمكن أن يكون تصاعديا أو تنازليا أو مكيفا مع شروط السوق.[1]

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 125-126-127.

المطلب الثالث: تقنيات التسوية في التجارة الخارجية

تهدف معاملات التسوية في التجارة الخارجية إلى تقليص المدة الزمنية التي تتم من خلالها عملية الوفاء بالإلتزامات والتبادل، حيث تستعمل عدة أنواع من وسائل الدفع لتساهم مساهمة فعالة في إتمام وإنجاح هذه العمليات ونتطرق لها على النحو التالي:

أولا: التسوية نقدا

تسمى كذلك الدفع تحت الطلب، وتحتوي على 3 وسائل وهي:

1. **الدفع نقدا (الدفع الفوري)**

هي وسيلة أكثر بساطة في الوفاء بالإلتزامات، تتطلب حضور كل من المصدر والمستورد، تستعمل هذه التقنية في حالة التهرب الضريبي، كما أنها تخص المبالغ الضئيلة.

2. **الصك السياحي**

يعرف الصك السياحي حسب القاموس الإقتصادي بأنه صك بمبلغ معين يحمل إسم صاحبه، يمنحه المصرف للمسافرين، يستعمله السياح لأنه أضمن من حمل النقود التي قد تتعرض للضياع وهو قابل للصرف في مختلف أنحاء العالم.

3. **بطاقة القرض**

ظهرت وسيلة الدفع هذه بالولايات المتحدة الأمريكية وتطورت سريعا نظرا لكونها تجنب أصحابها من نقل السيولة الكبيرة.

كما أنها توفر الأمان لصاحبها وللمستفيد، وقد جعلت التطورات التكنولوجية من بطاقة القرض وسيلة الدفع الأكثر ضمانا لكل التحولات المالية وصفقات ذات المبالغ المالية الصغيرة نسبيا، ففي الجزائر هناك بطاقات الإعتماد الدولية التي إنفرد القرض الشعبي الجزائري بإصدارها وتتمثل في بطاقات التأشيرة (VISA) الدولية، لكنها لا تسلم لجميع الشرائح الإجتماعية بل لمدراء الشركات العامة، الوزراء، السفراء، ... الخ وهذا لتغطية بعض المصاريف المرتبطة خصوصا بالبحث عن الفرص التجارية في الخارج.[1]

ثانيا: التسوية عن طريق الشيكات

يعد الشيك من أكثر الأوراق التجارية شيوعا في التعاملات المالية على عكس باقي الأوراق الأخرى وذلك لأهميته الكبيرة في تسهيل المعاملات.

1. **مفهوم الشيك**

يعرف بأنه محرر يطلب بموجبه الساحب من المسحوب عليه أن يدفع مبلغا معينا للساحب نفسه أو لطرف ثالث، كما له طبيعة حوالة الدفع.

[1] سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 112-113.

وبكل بساطة، الشيك أمر مكتوب وغير مشروط بالدفع مبلغه محدد للمستفيد، وإستعماله كأداة دولية مرتبط بتنظيمات الصرف، وهو وسيلة دفع بطيئة نوعا ما حيث يصدر من طرف المستورد ثم يرسل الى المصدر الذي يعيده إلى بنكه.[1]

2. أنواع الشيك

للشيك عدة أنواع نذكر منها:

- **الشيك المعتمد (المؤكد)**: هو شيك يعتمده البنك لصالح المسحوب عليه وذلك بوضع توقيعه عليه، أو ما ترتب على ذلك الأمر قيام بنك المستورد بتجميد الرصيد خلال الفترة القانونية لتقديم الشيك، ويكون ضمان التسديد من البنك المسحوب عليه، عندئذ يوقع البنك لكي يجمد جزء من الرصيد الساحب مقابل قيمة الشيك لحين تسديد مبلغه (سبب التجميد هو المحافظة على سمعة البنك)؛
- **الشيك المؤشر**: يدل على حقيقة الرصيد المصرفي في تاريخ أمام الصفقة، بمعنى أن البنك يشهد بأن المبلغ الموجود حق عنده في الوقت الذي قدم له الشيك، وأن سحب المبلغ في الدقيقة نفسها، أي أن البنك لا يقوم إلا بإثبات الرصيد دون تجميده؛
- **الشيك المسطر**: هو شيك الذي يتضمن خطين متوازيين بينهما فراغ، والحكمة منهما تنبيه المسحوب عليه إلى ضرورة أن يكون المستفيد من الشيك فردا عاديا ويجب عليه تطهير الشيك أو توكيله إلى أحد البنوك الذي يتقدم بدوره للمسحوب عليه للوفاء بقيمته؛
- **الأورو شيك**: هو صك معتمد محرر بإحدى العملات الأوروبية، يضمن الدفع للمستفيد بواسطة بطاقة إعتماد محدد (محدد بسقف معين للقروض).[2]

ثالثا: التسوية عن طريق التحويلات المصرفية

التحويلات هي عملية تتسم بالسرعة والتلقائية في الإنجاز، كما تعد من أبسط العمليات المصرفية وأقلها تكلفة.

1. تعريف التحويل المصرفي

هو أمر بالدفع صادر عن بنك بناءا على طلب شخص معين يأمر بموجبه بنكا آخر أو أحد فروعه بدفع مبلغ معين إلى شخص معين أو أشخاص معينين. ويتم التحويل وفق شكلين:

- التحويل من حساب لأخر وذلك في نفس البنك (تحويل داخلي)؛
- التحويل من حساب لأخر في بنكين مختلفين (تحويل خارجي).[3]

---

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 9، 2008، ص36.

[2] سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص118.

[3] بوسليماني صليحة، **تغطية أخطار تمويل التجارة الخارجية عن طريق الوساطة المالية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013، ص 72.

2. أنواع التحويل المصرفي

هناك ثلاثة طرق تمكن من تحويل المبالغ إلى بنك أخر:[1]

- **التحويلات عن طريق البريد:** بعد إبرام عقد تجاري بين المصدر والمستورد بإستعمال الحوالة البريدية، حيث يحصل المصدر على مستحقاته من طرف المستورد عن طريق الحوالة البريدية وهي وسيلة تحويل الأموال المودعة في شبكة البريد، تتميز هذه العملية بإنخفاض تكلفتها وبساطتها، ومن عيوبها أنها تتعرض للتزوير، السرقة، كشف المعلومات ومدة التحويل طويلة؛
- **التحويلات البنكية:** وهي طريقة أحسن من الطريقة الأولى فهي عملية بسيطة لا تحتاج للتعقيد، تتم بإستعمال الحوالة البنكية، هذا النوع هو عبارة عن وثيقة بواسطتها يحصل المصدر من خلالها على مستحقاته عن طريق بنكه؛
- **التحويل عن طريق تلكس:** هي طريقة تسمح بربح الوقت، فالمرسل يرسل تلكس بإستعمال الشفرة ليتسنى الدفع للمستفيد في أسرع وقت ممكن، كما تتميز بالسرعة والبساطة، وأكثر ضمان إلا أنها لا تخلو من العيوب مثل إمكانية الخطأ في رقم تلكس أو في إرسال البيانات؛
- **التحويل عن طريق سويفت Swift:** نظرا للبطء الذي تتميز به التحويلات السابقة نشأت شبكة جديدة هدفها تحسين عمليات الدفع العالمية، مقرها "بروكسل" تأسست في 03 ماي 1973،وهي ليست وسيلة دفع في حد ذاتها، لكنها تعتبر شبكة إعلامية خاصة بالإتصالات من أجل الإستعمال الداخلي بين البنوك في حالة التحويل، مسيرة بالإعلام الآلي، تعمل على إيصال الرسائل التي يصعب تمريرها بالإتصال المباشر، إنضمت البنوك الجزائرية إلى هذه الشبكة في ديسمبر 1991، وأهم ميزة هي صعوبة الدخول إليه نظرا لإحتوائه شفرات سرية، إستمرارية وسهولة الإستعمال خلال 24/24 ساعة، وطوال السنة، كما أنها لا تخلو من عيوب من بينها: يمكن أن يظهر خطر الصرف في حالة التحويل بالعملة الصعبة، عدم وجود إشعار يدل على إرسال البضاعة ولذلك يضطر المتعاملون الى مراقبة العملية.

[1] بوسليماني صليحة، مرجع سبق ذكره، ص 73-74.

رابعا: التسوية عن طريق الأوراق التجارية

تستخدم الأوراق التجارية بشكل كبير في التعاملات التجارية لما لها من فوائد ومزايا شجعت على التعامل بها، حيث تقوم مقام النقود لإستخدامها كوسيلة لوفاء الديون والإلتزامات.

1. تعريف الأوراق التجارية

هي ورقة دين قابلة للتداول بالتطهير أو التسليم يتضمن إلتزاما بدفع مبلغ معين من النقود في أجل قصير، إذ تقوم بدور هام في الحياة الإقتصادية ككل فهي تؤدي الوظائف التالية:

- تعتبر أداة لنقل النقود؛
- أداة وفاء تقوم في التعامل مقام النقود؛
- تعتبر أداة ائتمان للحصول على الأموال اللازمة لتنمية المعاملات الجارية.

2. أنواع الأوراق التجارية

تعتبر الأوراق التجارية من أهم وسائل الدفع في التجارة الخارجية، فهي أداة فعالة في المعاملات المصرفية والمالية، ومن أهم هذه الأوراق التجارية ما يلي:

- **الكمبيالة (السفتجة)**:هي أقدم الأوراق التجارية نشأة، وتعرف كذلك بالسفتجة وهي محرر بمقتضاه يأمر الساحب المسحوب عليه بدفع مبلغ معين بتاريخ معين إلى المستفيد، ووسيلة لسداد دين تفترض وجود ثلاثة أشخاص: الساحب، المسحوب اليه والمستفيد، حيث يعطي المصدر بموجبه الأمر للمستورد بدفع مبلغ معين، والمستفيد من هذا الدفع في الغالب هو المصدر نفسه، ويمكن أن يكون أحد الأطراف الثلاثة المبينة في الكمبيالة. يمكن أن تخصم لدى بنك تجاري أو يعاد خصمها لدى البنك المركزي بشرط أن يتم قبولها من طرف المستورد.
- **السند لأمر (السند الأذني)**: عبارة عن ورقة تجارية يتعهد بموجبه شخص بأن يدفع مبلغ معين في أجل معين لشخص معين، وهو محرر يلتزم المستورد بموجبه بدفع مبلغ محدد لصالح المصدر حيث يمكن لهذا الدفع أن يكون عند الطلب أو الأجل، في هذه الحالة يعتبر السند لأمر دين، فيصبح بذلك أمر لأجل القرض الممنوح من طرف المصدر، والجدير بالذكر أن الدفع بواسطة السند طريقة قليلة الإستعمال في التجارة الخارجية. [1]

[1]طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 30-118

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الأول برزت أهمية التجارة الخارجية، إذ يمكن القول أن التطور الإقتصادي لأي بلد هو مدى تطور تجارتها الخارجية، حيث لها دور كبير في ربط الدول والمجتمعات كما تساعد في القدرة التسويقية وتزيد من رفاهية البلاد؛

لهذا أصبحت الدول تهتم إهتماما خاصا بها وبطرق تنميتها وضمان السير الحسن لها من خلال تدخل هيئات مالية وأهمها البنوك بإستعمال مجموعة من التقنيات سواء قصيرة الأجل كانت أو طويلة ومتوسطة الأجل والتي أصبحت اليوم من أهم مصادر تمويل التجارة الخارجية ومن أهمها نذكر: الإعتماد المستندي والتحصيل المستندي والتحويل الحر.

تبرز أهمية هذه التقنيات في كونها تقنيات دفع من جهة وتقنيات تمويل من جهة أخرى حيث تعتبر من أهم الوسائل المعتمدة في العصر الحديث في مجال تمويل التجارة الخارجية كونها تساعد على إتمام الصفقات بين الدول المختلفة بثقة تامة، إذ من دونهم يصعب وقد يستحيل إتمام آلاف الصفقات التي تبرم كل يوم في مجال التجارة الخارجية.

الفصل الثاني: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري -وكالة برج بوعريريج-

تمهيد

تحتل المؤسسات المالية وعلى رأسها البنوك مكانة هامة في النظام المصرفي لأي بلد نظرا لأهميتها ودورها في تحريك القطاعات الوطنية خاصة ما تعلق منها بالتجارة الخارجية.كما تتميز التجارة الخارجية مكانة هامة ضمن القطاعات الإقتصادية، فهي تساهم في الزيادة أو التقليل من الثروة الوطنية.

وفي إطار توطيد التكامل بين الجانب النظري والتطبيقي، إرتأينا إجراء دراسة تطبيقية على أحد الهياكل المصرفية الجزائرية المتمثلة في البنك الخارجي الجزائري –وكالة برج بوعريريج–، وذلك من أجل محاولة إبراز مختلف التقنيات التي يستخدمها البنك في معاملاته المتعلقة بتمويل للتجارة الخارجية.

وبناءا على ماسبق قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث كما يلي:

- عموميات حول البنك الخارجي الجزائري؛
- تقديم وكالة البنك الخارجي الجزائري ببرج بوعريريج؛
- مساهمات البنك الخارجي الجزائري في تمويل التجارة الخارجية بوكالة برج بوعريريج.

المبحث الأول: عموميات حول البنك الخارجي الجزائري

إن البنك الخارجي الجزائري "BEA" من أهم البنوك التجارية في الجهاز المصرفي الجزائري حيث يعتبر الرائد من حيث التعاملات مع الخارج خاصة في ميدان الضمانات البنكية، لذلك أوكلت له الدولة كل الصلاحيات للقيام بمهامه على أحسن وجه، فهو يعتبر بنك من الدرجة الأولى وذو سمعة عالمية كبيرة، إضافة إلى تعدد وكالاته نتيجة توسعه في الداخل.

المطلب الأول: تعريف بالبنك الخارجي الجزائري ونشأته

يعد البنك الخارجي الجزائري من أشهر البنوك التجارية المتخصصة في تمويل التجارة الخارجية وتنفيذ الإتفاقيات المرتبطة بالعمليات التجارية.

أولا: نشأة البنك الخارجي الجزائري

تأسس البنك الخارجي الجزائري في أول أكتوبر من سنة 1967 بموجب المرسوم 204-67 كبنك تجاري تبعا لقرارات التأميم المصرفي، حيث يخضع للقانون الأساسي الملحق والتشريع وكذا النظامين المتعلقين بالبنوك والتشريع التجاري وكان رأس ماله الابتدائي 20 مليون دينار جزائري مدفوعة من قبل الدولة أما الحالي فقد بلغ 150 مليار دينار جزائري.

تم إنشائه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية وذلك تبعا لتأميم القطاع البنكي غداة الإستقلال وهم:

- القرض الليوني تأسس في 01 اكتوبر 1967؛
- المؤسسة العامة تأسس 31 ديسمبر 1967؛
- بنك بارك ليزو تأسس في 30 أفريل 1968؛
- قرض الشمال والبنك الصناعي اللذان تأسسا في 31 ماي 1968.

أصبح البنك الخارجي الجزائري مؤسسة وطنية عمومية إقتصادية في عام 1988 مختصة في تمويل التجارة الخارجية، بالإضافة إلى القيام بعمليات أخرى منها:

- المشاركة في البنوك الأجنبية؛
- تعطي ضمانات وتكفل الموردين والمصدرين؛
- عقد التعاملات المصرفية مع البنوك الاجنبية؛
- توفير المعلومات المصرفية مع البنوك الأجنبية؛
- توفير المعلومات للموردين والمصدرين الجزائريين حول إمكانية البيع والشراء.

يحتوي البنك الخارجي الجزائري على 100 وكالة في مختلف ولايات الوطن، ويرتكز عموما عمل البنك الخارجي الجزائري في تطوير العلاقات الإقتصادية الجزائرية مع البلدان الأخرى في إطار التخطيط الوطني والمساهمة في تطوير الإقتصاد الوطني.

ثانيا: تعريف البنك الخارجي الجزائري

هو شركة ذات أسهم تابعة للدولة بنسبة 100% برأس مال إجتماعي 24,5 مليار دينار مقره الإجتماعي 11 نهج العقيد عميروش الجزائر العاصمة يتركز نشاطه على تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية.

يوفر البنك 100 وكالة عبر كافة أنحاء الوطن في إطار تسهيل عملية الإتصال مع مختلف عملائه، كما يتعامل مع 1500 بنك مراسل أجنبي لتسهيل العمليات الاقتصادية مع الخارج.

يعتبر بنك الخارجي الجزائري من بين البنوك التجارية التي أفرزتها الإصلاحات الهيكلية التي أجرتها الدولة الجزائرية على المنظومة البنكية الموروثة عن النظام الفرنسي والتي تم توجيهها إتجاهات محددة لتحقيق أهداف معينة.

المطلب الثاني: أهداف البنك الخارجي الجزائري

يسعى البنك الخارجي الجزائري إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التوسع ونشر الشبكة وإقتراب الزبائن، وكذا العمل على السير المحكم للموارد البشرية والأخذ بالمشاركة على الصعيد الوطني والخارجي؛
- تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحويلات اللازمة للتطوير التجاري، وذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير والتسويق مثل البطاقات التي تعمل بها البنوك فيما يخص تعاملاتها الداخلية فيما بينها؛
- تقديم الوسائل المادية والتقنية حسب الإحتياجات؛
- تقوية نظام الرقابة داخل كل المديريات التابعة للبلاد؛
- تحقيق أكبر ربح ممكن، وذلك بتقديم خدمات مصرفية جديدة؛
- تشجيع تمويل العمليات التجارية مع باقي بلدان العالم؛
- تسهيل تنمية الإصلاحات الإقتصادية بين الجزائر والخارج؛
- ضمان التسيير الجيد للإلتزامات الناتجة بين أسواق الدول والجمعيات المحلية؛
- إعطاء ضمانات للموردين والمصدرين؛
- إعطاء الموافقات للقرض مع البنوك الخارجية الأخرى؛
- تحسين وتطوير الأنظمة المعلوماتية والإتصال.

المطلب الثالث: وظائف البنك الخارجي الجزائري

يعتبر البنك الخارجي الجزائري بنكا تجاريا وعلى هذا الأساس فهو يمارس كل المهام والوظائف الخاصة بالبنك التجاري، ويمكن تقسيم هذه الوظائف إلى وظائف تقليدية وأخرى حديثة:

أولا:وظائف تقليدية: وتتمثل فيما يلي:

- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على إختلاف أنواعها (تحت الطلب، لأجل، لإشعار)؛
- تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان؛
- منح القروض وفتح الحسابات الجارية المدينة؛
- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها؛
- التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء؛
- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الإعتماداتالمستندية؛
- تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء؛
- التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء والشيكات السياحية والحوالات الداخلية منها والخارجية؛
- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المسحوبة عليها؛
- المساهمة في إطار أسهم وسندات شركات المساهمة؛
- تأجير خزائن لعملائها، والخاصة بالمجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.

ثانيا:وظائف حديثة:وتتمثل فيما يلي:

- إدارة أعمال العملاء وتقديم الإستشارات الإقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة؛
- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري، والجدير بالذكر أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض يجب أن لايتجاوزه؛
- المساهمة في خطط التنمية الإقتصادية وهنا يتجاوز البنك الإقراض لآجال متوسطة وطويلة نسبيا؛
- تقديم خدمات مالية عالية من خلال دخول البنوك في التجارة والتمويل الدولي، بالإضافة إلى تقديم النصيحة والتحليل الفني للأسواق كما يقوم ببيع وشراء الأوراق المالية أو النقد الأجنبي لحساب العميل.

وهناك وظائف لاتقل أهمية عن الوظائف سابقة الذكر من أهمها:

- وظيفة التوزيع: في المجتمعات ذات التخطيط الإقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج، أو إعادة الإنتاج المتولدة من مصادر خارجية عن المشروع نفسه عن طريق الصرف، ويتم ذلك بالطرق الإئتمانية ولاتوجد أي مؤسسةأخرى غير المصارف تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام؛

- وظيفة الإشراف والرقابة: تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه ومتابعة الأموال المتداولة إلى إستخداماتها المناسبة.[1]

المبحث الثاني :البنك الخارجي الجزائري–وكالة برج بوعريريج–

لدى البنك الخارجي الجزائري عدة وكالات وفروع وكل وكالة تنتمي إلى مديرية جهوية، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى الوكالة المستقبلة، من خلال تعريفها وأهدافها وهيكلها التنظيمي مع ذكر مختلف نشاطات الوكالة.

المطلب الأول: التعريف بالوكالة وأهدافها

بعد تطرقنا لتعريف البنك الخارجي الجزائري، نتطرق الآن إلى أحد فروعه وهو فرع ولاية برج بوعريريج.

أولا: التقديم بوكالة برج بوعريريج –رقم058–

وكالة برج بوعريريج واحدة من الوكالات التابعة للبنك الخارجي الجزائري متواجدة في شارع محمد مقدمي بولاية ببرج بوعريريج بدأت العمل في 01 جانفي 1985، وهي تحمل رقم .058[2]

ثانيا: أهداف الوكالة –رقم058–

- إنشاء، تحليل وإدارة ملفات القرض الممنوحة للأفراد وكذا المؤسسات؛
- المعالجة الإدارية والمحاسبية للعمليات البنكية مع الزبائن سواءا كانت بالعملة المحلية أو الاجنبية؛
- العمليات المتعلقة بتحويل العملات؛
- إدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير؛
- العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

[1] الموقع الرسمي لبنك الخارجي الجزائري: http/www.bea.dz

[2] مقابلة مع مسؤول في البنك الخارجي الجزائري وكالة برج بوعريريج (17-04-22، 10:00 سا)

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري–وكالة برج بوعريريج–

تتكون وكالة البنك الخارجي الجزائري لولاية برج بوعريريج–058–من عدة مصالح يشرف عليها المدير لضمان السير الحسن لعمل الوكالة، وفيما يلي الهيكل التنظيمي العام لوكالة برج بوعريريج.

الشكل (02–01): الهيكل التنظيمي –لوكالة برج بوعريريج–

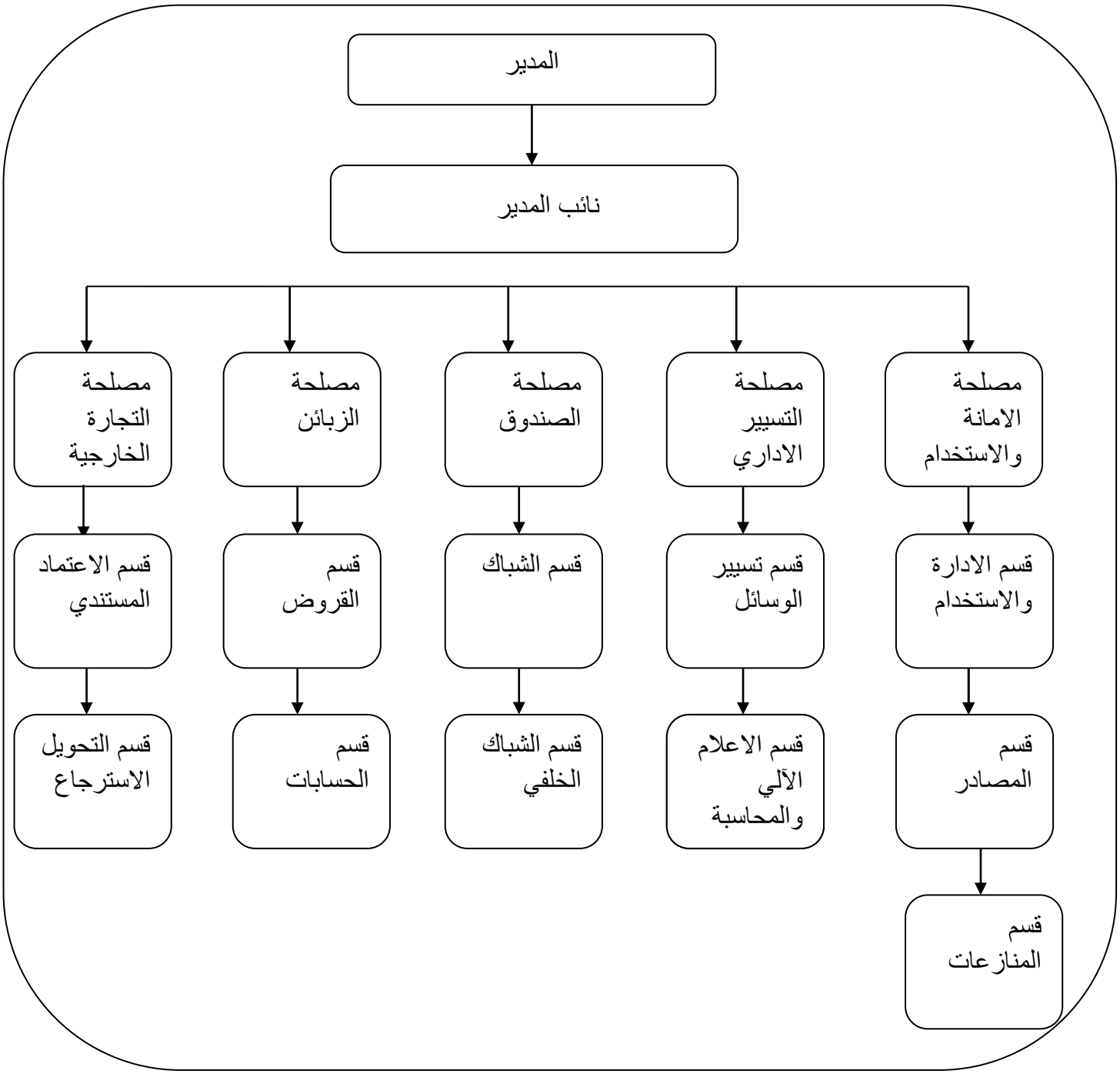

المصدر: البنك الخارجي الجزائري– وكالة برج بوعريريج –

يضم الهيكل التنظيمي للوكالة المدير ونائبه بالإضافة إلى عدة مصالح وأقسام تتمثل مهامها فيما يلي:

أولا: مهام المدير ونائبه

1. **المدير**:تقع تحت مسؤولية المدير المهام التالية:
   - تطوير راس مال الشركة؛
   - تحسين نوعية المعالجة للملفات المطروحة؛
   - تنظيم وتنمية وفحص نشاطات الوكالة؛
   - تطوير مستوى موظفي الوكالة؛
   - تحقيق أقصى ربح للوكالة.
2. **نائب المدير**:يقوم بدوره بأعمال مختلفة وهي:
   - ربط ومتابعة مخطط العمل التجاري للوكالة؛
   - معالجة الشكاوى المقدمة من طرف الزبائن؛
   - تحقيق فحوصات معمقة في كل الإنتاجيات البنكية.

ثانيا: مصلحة الأمانة والإستخدام:تقوم أقسامها بالمهام التالية:

1. **قسم إدارة الإستخدام**:تعمل على:
   - فتح وتكوين ملفات الزبائن وملف السماحية للقرض؛
   - تعبأة القروض المتفق عليها وتحضير شهادات الإندماج، التعهد، الضمانات، الإتفاقيات... الخ؛
   - خلق بطاقات التعبئة ووضع إحصائيات للأمور المسددة وغير المسددة.
2. **قسم المصادر**
   - كل ما لدى الوكالة من أموال وعقارات التي تسهر على إبقائها وزيادتها.
3. **قسم المنازعات**:ويقوم بدوره بالمهام الآتية:
   - المحافظة على الملفات والوثائق القانونية للزبون؛
   - السهر على مراقبة وتسيير كل الجوانب القانونية الخاصة بالوكالة والزبون.

ثالثا: مصلحة التسيير الإداري:تقوم بالاعتماد على قسمين هما:

1. **قسم تسيير الوسائل**: يقوم بالوظائف التالية:
   - السهر على التسيير والمحافظة على رأس مال الشركة؛
   - تقييم إحتياجات تكوين العمال وتكوين الميزانية التقديرية لتكوين الوكالة؛

- إدارة المباني والآلات وإدارة الإقتصاد في الوكالة؛
- تكوين وضعيات استهلاك دورية للميزانية.

2. **قسم الاعلام الآلي والمحاسبة**: من مهامه مايلي:

- فتح وغلق نظام الإعلام الآلي للوكالة وإدارة التطبيقات على النظام؛
- تحقيق تخزين للأيام المحاسبية؛
- تدوين مجموعة اللوائح الخاصة باليوم.

رابعا:مصلحة الصندوق: تنقسم هذه المصلحة إلى قسمين رئيسيين وهما كالتالي:

1. **قسم عمليات الشباك**:يتكون من شباك رئيسي وشبابيك فرعية ويشرف على المهام التالية:

- الإشراف على إستقبال الزبائن وطلبات وضعياتهم؛
- إدارة وحفظ صكوك الزبائن؛
- السحب والتحويلات بالدينار وبالعملة الصعبة؛
- الإعتمادات، شهادات الشيكات، بيع الشيكات البنكية.

2. **قسم الشباك الخلفي**: ويقوم بالوظائف التالية:

- إدارة ومتابعة حسابات الخزينة والمحافظة على المفاتيح والصكوك البنكية للخزينة؛
- تقديم المكالمات.

خامسا: مصلحة الزبائن: هي المصلحة المسؤولة عن الزبائن وتنقسم إلى:

1. **قسم القروض**:من مهامه:

- إجراء تعليمات في ملفات القروض الخاصة بالزبائن وإعلامهم بذلك؛
- تسيير ومتابعة القروض الممنوحة.

2. **قسم الحسابات**

- وضع مخطط يتماشى مع تحقيق أهداف تجارية معينة؛
- تحليل الربح للزبون؛
- تقديم النصائح للعملاء.

سادسا: مصلحة التجارة الخارجية: تتكفل هذه المصلحة بمعالجة إصدار وإستقبال العمليات من الخارج من مهامها:

- تسيير وسائل الدفع من الخارج؛
- تحقيق تحويل وإرجاع الأموال من الخارج؛

- إعلام وإشتراك بشبكة البنك في إطار إختصاصاتها.

المطلب الثالث: نشاطات البنك الخارجي الجزائري –وكالة برج بوعريريج–

مثل أي بنك تجاري يقوم بنك الخارجي الجزائري بعدة نشاطات تتمثل فيما يلي:

أولا: الخدمة البنكية

وتكون الخدمة البنكية في:

- قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية الدائنة وتكوين ودائع تحت الطلب لأجل أو ودائع التوفير؛
- إصدار الشيكات وإجراء الحوالات وتصديق الشيكات المسحوبة على البنك؛
- يقدم البنك للمتعاملين معه ولمراسليه بناء على طلبهم المشورة والمعلومات وفق التعليمات الخاصة بذلك ولا يتحمل أية مسؤولية من جراء تقديم هذه المشاورات والمعلومات؛
- يقوم البنك بتحصيل السندات والسحوبات والشيكات المحررة بالدينار الجزائري التي تقدم آليه وفقا للشروط التي يحددها مجلس الإدارة.

ثانيا: التسهيلات البنكية

ومن التسهيلات البنكية التي توفرها الوكالة نذكر مايلي:

- القروض القصيرة الأجل لمدة لا تتجاوز السنة لتمويل رأس المال العامل؛
- القروض متوسطة الأجل لمدة لا تتجاوز خمس سنوات والقروض الطويلة الأجل لمدة لا تتجاوز عشر سنوات لغايات إحداث نشاطات جديدة أو توسيع النشاطات القائمة؛
- يمنح البنك الحسابات الجارية المدينة للمتعاملين معه لتأمين احتياجاتهم الضرورية من الأموال النقدية وضمن حدود ضيقة يتم العمل بها حسب التعليمات التي يصدرها مجلس الإدارة؛
- الإقراض لقاء وثائق الشحن للتصدير حيث يمنحه البنك بالإستناد إلى حاجة المتعامل ووضعه المالي وسمعته الأدبية؛
- خصم السندات التجارية؛
- الإقراض على عقود التصدير الجارية بين المتعاملين وبين المستوردين في الخارج بالإستناد إلى حاجة المتعامل ووضعه المالي؛
- إصدار كفالات وقبولات؛
- شراء الشيكات والسحوبات للإطلاعبالإستناد إلى حاجات المتعاملين ووضعهم المالي وسمعتهم الأدبية.

المبحث الثالث: مساهمة بنك الخارجي الجزائري–وكالة برج بوعريريج –في تمويل التجارة الخارجية

سنوضح في هذا المبحث مدى مساهمة بنك الخارجي الجزائري في تمويل التجارة الخارجية من خلال التوضيح للملفات الممولة في الفترة 2020-2022 الخاصة بعملية الإستيراد من طرف البنك ودراسة ملف من ملفات الإستيراد عن طريق تقنية من تقنيات التمويل (التحصيل المستندي).

المطلب الأول: الملفات الممولة خلال الفترة 2020-2022

قامت الوكالة بالمساهمة في تمويل جملة من العمليات الخاصة بالإستيراد وفق الأدوات (الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي، التحويل الحر) خلال الفترة الممتدة من2020 الى 2022 ونظرا لعدم إسهام البنك بالإمداد بتفاصيل العمليات إكتفينا بإبراز العمليات من حيث العدد والموضحة فيما يلي: [1]

أولا: التمويل بالإعتماد المستندي

- خلال سنة 2020 قام البنك الخارجي بتمويل 184 عملية إعتماد مستندي؛
- خلال سنة 2021 قام البنك الخارجي بتمويل 93 عملية إعتماد مستندي؛
- خلال سنة 2022قام البنك الخارجي بتمويل 74 عملية إعتماد مستندي.

ثانيا: التمويل بالتحصيل المستندي

- خلال سنة 2020 قام البنك الخارجي بتمويل 506 عملية تحصيل مستندي؛
- خلال سنة 2021 قام البنك الخارجي بتمويل 418 عملية تحصيل مستندي؛
- خلال سنة 2022قام البنك الخارجي بتمويل 142 عملية تحصيل مستندي.

ثالثا: التمويل بالتحصيل الحر

- خلال سنة 2020 قام البنك الخارجي بتمويل 57 عملية تحويل حر؛
- خلال سنة 2021 قام البنك الخارجي بتمويل 36 عملية تحويل حر؛
- خلال سنة 2022قام البنك الخارجي بتمويل 4 عمليات تحويل حر.

وسنقوم بتوضيح هذه العمليات من خلال الشكل التالي:

[1]مقابلة مع مسؤول في البنك الخارجي الجزائري –وكالة برج بوعريريج– (21-04-22، 11:00 سا)

الشكل رقم (02–02): إسهامات البنك الخارجي الجزائري في تمويل التجارة الخارجية خلال الفترة الممتدة 2020–2022

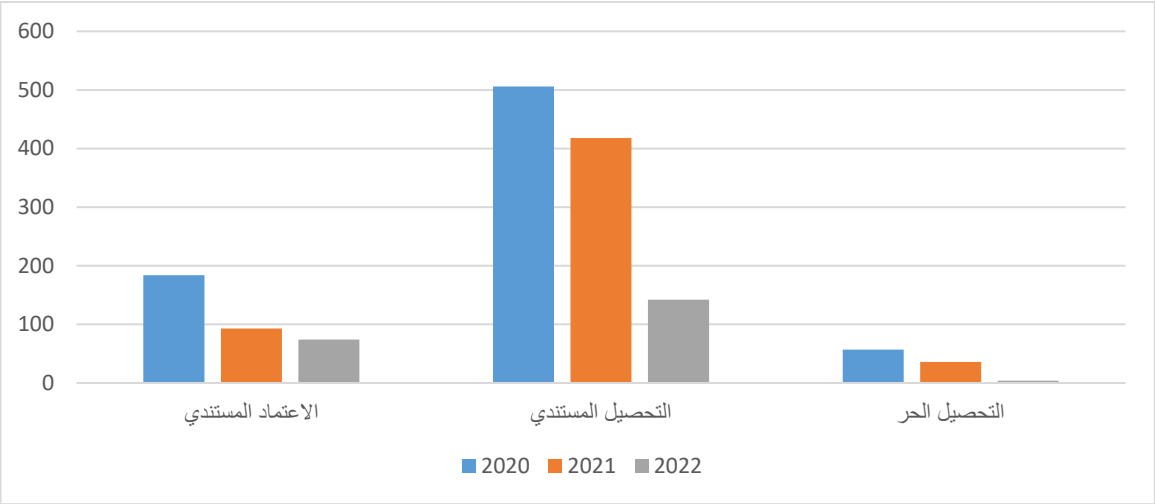

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات البنك الخارجي الجزائري–وكالة برج بوعريريج–.

نلاحظ من خلال المنحنى أن التحصيل المستندي نال الحصة الأكبر من حيث التطبيق وهذا راجع إلى الإجراءات والتدابير التي إتخذتها الحكومة التي تسمح للمؤسسات الإنتاجية في إستيراد المواد الأولية، التجهيزات وحتى الخدمات التي تساهم في السير الحسن للنشاط الإستغلالي للمؤسسة عن طريق هذه التقنية، بالإضافة إلى كون التحصيل المستندي قائم على الثقة الجزئية أي أن العلاقات متكررة بين المتعاملين المحليين مع العالم الخارجي.

أما بالنسبة للإعتماد المستندي فهو في تراجع في السنوات الأخيرة بعدما كان الوسيلة الوحيدة لتمويل الواردات وهذا بعدما أصبح إلزاميا لتمويل الواردات من السلع النهائية فقط.

في حين نلاحظ أن نسبة التحويل الحر كانت ضعيفة نظرا للسياسة المنتهجة في شروط البنك الذي حدد سقف التعامل بمبلغ 40000 دج.

المطلب الثاني: آلية العمل بالتحصيل المستندي في البنك الخارجي الجزائري –وكالة برج بوعريريج–

تحظى تقنية التحصيل المستندي بأهمية كبيرة في تسوية المدفوعات وتمويل التجارة الخارجية ولمعرفة سير آلية هذه العملية سنتناول عملية إستراد بضاعة خارجية حصلت في البنك الخارجي الجزائري لوكالة برج بوعريريج لسنة 2022.

لكي يقوم شخص ما بإستيراد أو تصدير سلعة ما عن طريق التحصيل المستندي يستلزم عليه أن يكون زبونا لدى الوكالة وله حساب جاري وسجل تجاري ورخصة الإستيراد.

أولا:التوطين البنكي

يعتبر التوطين وسيلة ملزمة لكل عملية تجارية تقام من وإلى خارج البلاد من أجل التأكد من مطابقتها مع التنظيم المعمول به، كما يتعلق بالمصادقة القانونية على عمليات التصدير والإستيراد، ولكن قبل الإنطلاق بعملية التوطين يجب أولا أن يكون هناك إتفاق وتفاهم بين المصدر والمستورد وهو مايعرف بالعقد التجاري.

1. إبرام العقد التجاري

بعد إختيار المستورد الجزائري "Spa Condor Electronics" لمورده الصيني Shenzhen Haike Electronics ، يتفقان فيما بينهما بإبرام عقد تجاري يتضمن كل المعلومات المتعلقة بالسلعة حيث يبدا فتح التحصيل في بنك المصدر لكون هذا الأخير مبني على أساس الثقة، يطلب المستورد تجسيد هذه المعلومات في شكل فاتورة شكلية أو أولية إستجابة لطلب المستورد يقوم المصدر بإرسالها متضمنة الشروط والمعلومات التالية:[1]

- **المستورد وعنوانه**: Spa Condor Electronics، منطقة النشاط طريق مسيلة برج بوعريريج؛
- **تاريخ التحرير**: 12 ديسمبر 2021؛
- **تحت رقم**: AQM3522001C؛
- **سعر السلعة**: 4,969,60 USD ؛
- **تاريخ التسليم**: قبل 30 اكتوبر 2022؛
- **طريقة نقل السلعة**: جوا من مطار الصين الى مطار الجزائر؛
- **نوع السلعة** : أجزاء الثلاجة؛
- **البلد المنشأ**: الصين؛
- **التأمين**:من طرف المشتري؛
- **إسم المستفيد**: Shenzhen Haike Electronics ؛
- **عنوان المستفيد**: الصين؛

[1] انظر للملحق رقم (1)

- **بنك المستفيد وعنوانه:** Bank of China Shenzhen branch؛
- **كود سويفت:** BKCHCNBJ45A؛
- **رقم حساب المستفيد:** 75762923659.

بالإضافة إلى توقيع وختم كلا الطرفين (المستورد والمصدر).

2. طلب التوطين البنكي

بعد عقد الصفقة مع المصدر الصيني وحصوله على الفاتورة الشكلية يتقدم المستورد الجزائري spa condor electronics إلى البنك الخارجي الجزائري– وكالة برج بوعريريج– للقيام بإجراء التوطين البنكي لعملية الإستيراد، حيث يملأ ويوقع هذا الطلب من طرف المستورد ويقدم لوكالة البنك ويحتوي على كافة المعلومات والبيانات التي تتضمنها الفاتورة الشكلية (إسم المستورد وعنوانه، تاريخ التحرير والرقم، سعر السلعة، إسم المصدر وعنوانه، نوع السلعة، البلد منشأ السلعة، مكان التخليص الجمركي).

بعد التقدم بطلب التوطين الذي تدرسه الوكالة محل الدراسة يكون الرد خلال 24 ساعة أو 72 ساعة إما بالقبول أو الرفض، وفي حالة القبول يتم توطين الفاتورة الشكلية بواسطة رقم تسلسلي يعتبر بمثابة بطاقة تعريفية لعملية الإستيراد وهي عبارة عن ختم خاص بالوكالة الموطنة، تحمل كافة المعلومات الخاصة بالملف محل التوطين نوضحه في الشكل التالي: [1]

الشكل (02–03): رقم التوطين البنكي

BANQUE EXTERIEURED'ALGERIE AGENCE DE B_B_A_058 /LE : 11.04.2022							
34	03	01	2022	2	10	00019	USD

المصدر: بنك الخارجي الجزائري–وكالة برج بوعريريج 058–

من خلال الشكل نلاحظ أن رقم التوطين البنكي عبارة عن رقم تسلسلي زمني لملف الزبون من سجل الوكالة ومتكون من 18 رقم موزع داخل الخانات كما يلي:

- **34:** يمثل رقم الولاية (برج بوعريريج)؛
- **03** : ترتيب البنك على مستوى الجزائر؛
- **01:** رقم الوكالة على مستوى الولاية؛

[1] انظر للملحق رقم (2)

- **2022**: السنة؛
- **2**: الثلاثي الثاني من السنة؛
- **10**: طبيعة العقد (إستيراد)؛
- **00019** : الرقم التسلسلي لملف التوطين ؛
- **USD**: العملة وهي الدولار الأمريكي؛
- تقوم الوكالة بخصم عمولة التوطين من حساب المستورد.

3. التعهد

يطلب من المستورد spa condor electronics بتقديم وثيقة تعهد إذ يتعهد فيها أن الهدف من المواد الأولية المستوردة هو الإستهلاك الداخلي للشركة وليس لهدف إستعمالها لأغراض البيع على حالها وإنها شركة إنتاجية وليست تجارية، لكي يتم قبول ملف هذه العملية.

تتضمن وثيقة التعهد engagement المعلومات التالية: [1]

- إسم مدير الشركة المستوردة ؛
- إسم الشركة المستوردة وعنوانها؛
- تاريخ التحرير والرقم؛
- تعهد المدير نيابة عن الشركة بأن الكميات المستوردة تتوافق مع الطاقة الإنتاجية للشركة والموارد البشرية وبأن المنتجات المستوردة هي معدات ومواد أولية غير مخصصة لإعادة البيع وإنما للإستهلاك الداخلي للشركة.

ثانيا: فتح التحصيل المستندي

بعدها يتقدم الزبون المستورد للبضاعة إلى البنك بطلب فتح التحصيل المستندي لصالح مورده في الصين ويحتوي الطلب على المعلومات التالية:

بعد موافقة البنك الخارجي الجزائري–وكالة برج بوعريريج– على طلب فتح التحصيل المستندي تخصص الوكالة رقم للتحصيل المستندي خاص بهذا العقد وهو:

IRD/22/000023/039

حيث:

- **IRD**: إستيراد عن طريق التحصيل المستندي؛
- **22**: سنة 2022 التي تمت فيها العملية؛

[1] انظر الملحق رقم (3)

- **000023**: رقم التحصيل المستندي؛
- **039**: رمز العملة بالدولار.

بالإضافة إلى وثيقة طلب التحصيل المستندي يجب أن يرفق فتح التحصيل المستندي بالوثائق التالية المذكورة سابقا وهي:

- طلب التوطين؛
- عهد (بأن السلعة تستهلك لصالح الشركة)؛
- الفاتورة الشكلية.

ثالثا: مرحلة تبليغ التحصيل المستندي وتسويته

بعد حصول البنك الخارجي الجزائري– وكالة برج بوعريريج– على جميع الوثائق يقوم بإشعار بنك المصدر ويرسل له الوثائق في شبكة سويفت، بعد إشعار بنك المصدر يقوم المصدر بتحضير البضاعة المطلوبة وإرسالها وهذا بعد حصوله على جميع الوثائق اللازمة يقوم بإعداد الفاتورة النهائية[1] (نفس المعلومات والشروط المذكورة في الفاتورة الشكلية) للبضاعة حسب الشروط المتفق عليها في العقد؛

عندما يرسل المصدر البضاعة للمستورد يسلم المصدر الأوراق والمستندات المطلوبة إلى بنكه ويأمره بإرسالها إلى بنك المستورد، بعد إستلام بنك المستورد الأوراق فإنه يسلمها للمستورد دون تحمل مسؤولية الدفع في حالة ما إذا لم يرد المستورد الدفع أو في حالة دفعه قيمة البضاعة، ثم يستلم المستورد الأوراق اللازمة لإخراج بضاعته من الميناء ويأمر البنك بالدفع، هنا يقوم بنك المستورد بدوره بتحويل المبلغ اللازم إلى بنك المصدر الذي بدوره يدفع المبلغ للمصدر وهنا تنتهي العملية.[2]

[1] انظر الملحق رقم(4)

[2] مقابلة مع مسؤول في البنك الخارجي الجزائري –وكالة برج بوعريريج–

خلاصة الفصل الثاني

من خلال دراستنا للفصل التطبيقي توصلنا إلى أن البنك الخارجي الجزائري–وكالة برج بوعريريج– يوفر التقنيات الخاصة بالتمويل القصير الأجل (الإعتماد المستندي، التحصيل المستندي، التحويل الحر) التي تسمح بالحصول على مصادر التمويل الممكنة للصفقات التجارية في أقل وقت ممكن ومستغنية عن التقنيات الأخرى الطويلة والمتوسطة الأجل التي تتطلب وقتا أكبر،حيث يعتبر التحصيل المستندي هو التقنية الأكثر استخداما وطلبا.

وما نستنتجه بعد الدراسة الميدانية التي قمنا بها في البنك إلى وجود ندرة في الملفات الخاصة بالتصدير نتيجة قلة التعامل بهذه العملية من قبل العملاء الجزائريين، حيث لاحظنا أن كل عمليات التجارة الخارجية التي تمت في البنك تتمثل في الأصل في عمليات الإستيراد فقط.

خاتمة

خاتمة

تعتبر التجارة الخارجية المحرك الأساسي الإقتصادي دولة، خاصة مع هذا العصر الذي طغى عليه الإستهلاك بكل أنواعه مع إرتفاع المستوى المعيشي وزيادة الطلب على الكماليات، مما أدى إلى إحتكار المنافسة على الأسواق الخارجية من الدول المتقدمة وشركاتها العالمية على حساب دول العالم الثالث، والتي ترى فيها سوقا لتصريف فوائضها من سلع وخدمات؛

ولايمكن أن نتحدث عن التجارة الخارجية دون أن نتحدث عن الوسيط الذي يضمن إستلام المستورد لسلعه والمصدر لمستحقاته المالية، فالبنوك التجارية تعتبر من أهم الأسباب التي أدت إلى إزدهار التجارة الخارجية عن طريق الخيارات التي توفرها للعملاء من خلال مجموعة من تقنيات التمويل لعمليات التجارة الخارجية؛

من هذا المنطلق تم تسليط الضوء في الدراسة على مستوى أحد أهم البنوك التجارية وهو البنك الخارجي الجزائري –وكالة برج بوعريريج– على التقنيات المستخدمة في تمويل التجارة الخارجية ودراسة حالة عن التقنيات المستخدمة على مستوى الوكالة والمتمثلة في التحصيل المستندي.

إختبار نتائج الفرضيات

سنتناول فيما يلي إختبار الفرضيات التي قمنا بإفتراضها في مقدمة البحث:

الفرضية الأولى

تمثل التجارة الخارجية عملية التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي حيث تدرس إنتقال السلع، رؤوس الأموال والأفراد. وهذا مايثبت صحة الفرضية الأولى؛

الفرضية الثانية

إن تعدد تقنيات تمويل التجارة الخارجية وإنقسامها إلى تقنيات قصيرة الأجل وأخرى متوسطة وطويلة الأجل فتح مجال واسع لنمو حجم معاملات التجارة الخارجية، مما أدى إلى إرتفاع درجة الأمان والثقة لدى المتعاملين التجاريين وزيادة معدل التبادل الدولي، وهذا مايثبت صحة هذه الفرضية؛

الفرضية الثالثة

من خلال الدراسة التي قمنا بها في البنك الخارجي الجزائري– وكالة برج بوعريريج– إتضح لنا أن التحصيل المستندي هو التقنية الأكثر إستعمالا في وكالة برج بوعريريج وتليه تقنية الإعتماد المستندي وتقنية التحويل الحر، وهذا مايثبت صحة الفرضية الثالثة.

النتائج

ومن خلال ما تم دراسته توصلنا إلى مجموعة من النتائج الموضحة في النقاط التالية:

- تلعب البنوك الدور الأساسي في تمويل التجارة الخارجية كما أنها تخلق جو من الثقة والضمان لدى المتعاملين الاقتصاديين، فهي تعتبر القلب النابض في تمويل التجارة الخارجية؛
- تتعدد تقنيات تمويل التجارة الخارجية من قصيرة متوسطة وطويلة الأجل، وعلى المتعامل اختيار الطريقة المثلى للتمويل التي تناسب شروطه التجارية؛
- حتى تكون عمليات التجارة الخارجية في غنى عن المخاطر المحتملة وغير المتوقعة التي تتعرض لها أثناء مراحل سيرها، لابد من إرفاقها بالوثائق الازمة والضرورية؛
- إرتكزت معظم عمليات البنك الخارجي الجزائري في مجال التقنيات المستعملة في المبادلات الدولية على تقنيتين أساسيتين هما التحصيل المستندي و الإعتماد المستندي؛
- ضعف عمليات التصدير وإنخفاض عدد المصدرين للخارج وعدم التوازن بين الإستيراد والتصدير أدى إلى إنخفاض نسبة العمل بإعتمادات التصدير والتركيز على إعتمادات الإستيراد في البنك الخارجي الجزائري –وكالة برج بوعريريج–.

التوصيات

ومن خلال النتائج السابقة يمكن تقديم جملة من التوصيات التالية:

- ضرورة وضع إستراتيجية وطنية تهتم بتشجيع التعامل بتقنيات تمويل التجارة الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل والعمل على تطويرها؛
- الإهتمام بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجيه للعملية التصديرية، وتوفير الإمكانيات والدعم اللازم لها لما تلعبه من دور هام في ترقية الصادرات خارج المحروقات، ومن خلال تنمية وتطوير الميزة التنافسية مابين هذه المؤسسات؛
- العناية بقطاع التجارة الخارجية من خلال سن القوانين والتشريعات التي تسهل نجاح المعاملات التجارية الدولية التي تعتبر من أهم مفاتح النهوض بالإقتصاد الوطني، إذ تعتبر البنوك أداة أو وسيط لهذه المعاملات.

آفاق الدراسة

إن الأهمية التي يحتلها قطاع التجارة الخارجية والدور الأساسي الذي يقوم به للنهوض بالإقتصاد الوطني تجعل من هذا الموضوع بحثا مفتوحا للدراسات لهذا نقترح مجموعة من العناوين كي تكون مواضيع أبحاث علمية مستقبلية:

- دور تمويل التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني؛
- دور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تنمية الصادرات خارج المحروقات؛
- تنظيم التجارة الخارجية الجزائرية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. أحمد محمد السريتي، **إقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2009.
2. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك دراسة في طرق إستخدام النقود من طرف البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر،2004.
3. سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2012.
4. شاكر القزويني، **محاضرات في إقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة التاسعة،الجزائر، 2008.
5. شريف علي الصوص، **التجارة الدولية الأسس والتطبيقات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
6. عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية: عمليات، تقنيات، وتطبيقات**، منشورات جامعة منتوري، الجزائر، 2000.
7. فريد النجار، **التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
8. فطيمة حاجي، **المدخل إلى التجارة الخارجية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.

ثانيا: الرسائل العلمية

1. أحلام أوصيف، ريمة قادر، **آليات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وإمداد، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2018-2019.
2. أميرة حشاني، **دور الإعتماد المستندي كتقنية تمويل وضمن التجارة الخارجية**، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
3. أيت عكاش سمير، **التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2013-2014.
4. خريرب عباس، **إجراءات جمركة البضائع**، تقرير تربص في العلوم الاقتصادية، المدرسة الوطنية للإدارة، تخصص إقتصاد ومالية، فرع إدارة الجمارك، الجزائر، 2006.

5. حكيمة سبع، **آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف**، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي،الجزائر، 2014-2015.

6. حمو فتحي، **دور وفعالية الأنكوترمز في تنظيم عمليات التجارة الخارجية**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة ولوجيستيك أورو متوسطي، جامعة عبد الحميد إبن باديس مستغانم، الجزائر ،2016-2017.

7. صليحة بوسليماني، **تغطية أخطار تمويل التجارة الخارجية عن طريق الوساطة المالية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013.

8. عبابسة محمد شوقي، **دور الإعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية**، مذكرة ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2018 -2019.

9. غازي منصورية، **تقنيات بنكية في تمويل التجارة الخارجية**، مذكرة ماستر، تخصص التسيير الإستراتيجي الدولي، جامعة عبد الحميد إبن باديس مستغانم، الجزائر، 2016_2017.

10. نسيمة ناصر، **دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وإقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014.

11. وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس 1، سطيف، 2018-2019.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1. الموقع الرسمي لبنك الجزائر الخارجي: http/www.bea.dz

الملاحق

الملحق رقم 01

Proforma Invoice/ 形式发票

ADD: ZONE D'ACTIVITE,ROUTE DE M'SILA, LOT70, SECTION 161 BORDJ-BOU-ARRERIDJ, 34000 ALGERIA Tel/Fax: 00213-35-676800/676848 NIF: 000234046277228	形式发票号/PI No: AQM3522001C 日期/Date: December 12th, 2021

经过买卖双方友好协商，双方同意按照如下条款达成交易/With Mutual friendly communication&Negotiation, both parties finally agree to make contract in accordance with the terms and conditions stipulated below:

No	品名及型号/Commodity&Model	数量/Qty	单位/Unit	单价/Price	总价/Total
1	Drier Filter	6060.00000	Pcs	US$0.1400	US$848.4000
2	Charging Pipe	6060.00000	Pcs	US$0.0200	US$121.2000
3	Freight				US$4,000.0000
总计/Total		12120.0000			US$4,969.60
Total In Capital:	SAY US DOLLARS FOUR THOUSAND NINE HUNDRED AND SIXTY-NINE POINT SIX ONLY				

1: 贸易条款/Trade Term:	CPT Algiers, Algeria
2: 装运期限/Delivery Date:	Before October 30th, 2022
3: 包装方式/Packing Solution	According to Seller's usual export packing.
4: 付款方式/Payment Term:	Free transfer at 60 days after AWB date
5: 运输方式/Terms of Transportation	By Air
6: 装运港以及目的地/Airport of Loading& Destination	Airport of Loading: any airport in China Airport of Destination: any airport in Algeria
7: 保险/Insurrance:	By Buyer
8: 原产地/Good of Origin:	China
9: 外汇汇率/Foreign Exchange Ration Item	If USD/RMB ration fluctation is more than ±2%(Based on Signature time) during order executive process, All parties should re-check and adust the final price accordingly
10: 受益人名称/Name of Beneficiary:	Shenzhen Haike Electronics Co., Ltd.
受益人地址/Beneficiary Address:	Room 2 12th floor Haiwang Yinhe Technology Building, Shennan Road, Yuehai Streets, Nanshan District, Shenzhen, Guangdong, China
受益人银行/Beneficiary Bank:	Bank of China Shenzhen Branch
受益人银行地址/Bank's Address:	International Finance Building, 2022 Jianshe Road,luohu District Shenzhen 518005, Guangdong Prov., China
SWIFT CODE:	BKCHCNBJ45A
受益人账号/Beneficiary's Account:	757562923659
11: 备注/Remark:	Any changes of this contract should be informed all parties by written&signed
12.其他条款/Others terms which were not mentioned on this PI will be subject to other mutal agreement or other technical files to be signed &Confirmed by all parites;	

买方签字盖章/Buyers Signature&Stamped

Zone D'Activite, Route De M'sila Lot 70, Section 161 Bordj-Bou-Arreridj, 34000 Algeria

卖方签字盖章/Seller's Signature&Stamp

Shenzhen Haike Electronics Co., Ltd.
Room 2 12th floor Haiwang Yinhe Technology Building, Shennan Road, Yuehai Streets, Nanshan District, Shenzhen, Guangdong, China

For and on behalf of SHENZHEN HAIKE ELECTRONICS CO.,LTD. 深圳市海科电子有限公司
Authorized Signature(s)

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
AGENCE DE B-B.A-053 / Le: 11.04.2022
34 03 01 2022 2 10 00019 USD

52

الملحق رقم 02

ET PRENOMS/OÙ RAISON SOCIALE

IE DACTIVITE ROUTE MSILA B.B.ARRERIDJ
NR 0462772/B/02
0 002 3401 00863 58
000234046277228
DE COMPTE 0582201560 28

BBARRERIDJ LE : 06/04/2022

A MONSIEUR
LE /DIRECTEUR DE LA BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
AGENCE DE BORDJ BOU ARRERIDJ 58

ACCUSÉ DE RÉCEPTION
11 AVR. 2022
BEA B-B-A 058
Scp. Etranger

JET : DEMANDE DE DOMICILIATION A L'IMPORTATION

MONSIEUR

nformément au règlement N° 07/01 de la Banque d'Algérie
ai l'honneur de vous demander de bien vouloir procéder à la
miciliation de (la facture, contrat, ou bon De commande)
ivant (es).

Compte N° : 0582
Signature Vérifiée
Position :
Payé & Exécuté

acture pro forma ou contrat ou bon de commande

ACT N° **AQM3522001C** Date **12/12/2021**

ontant en devise : **4 969.60 USD**

ournisseur : **SHENZHEN HAIKE ELECTRONICS CO.LTD**

dresse : **ROOM 2 12TH FLOOR HAIWANG YINHE TECHNOLOGY BUILDING SHENNAN OAD YUEHAI STREETS NANSHAN DISTRICT SHENZHEN GUANGDONG CHINA.**

éléphone :+

ature de la marchandise : **REFRIGERATORE PARTS.**

BANQUE EXTÉRIEURE D'ALGÉRIE
AGENCE DE B-B-A - 058 / Le: M.04.2022
34 | 03 | 01 | 2022 | 2 | 10 | 00019 | USD

ncoterm : **CPT**

osition tarifaire : **8418.99.99.00**

rigine : **CHINA**

ieu de dédouanement : **ALGERIA**

adre de l'importation : **Fonctio** **e à la consommation)**

Dans l'attente veuillez agréer ecteur mes salutations
Distinguées.

Signature du gérant

الملحق رقم 03

E N G A G E M E N T

Je soussigné Mr Représentant légal de la

Société :

- Raison sociale
- Activité FABRICATION ELECTRONIQUES, ET SAV
- adresse ZONE D'ACTIVITE ROUTE DE M'SILA BBA 34000
- NIF 000234046277228
- FACT N° **AQM3522001C** Date **12/12/2021**, De **4 969.60 USD**

M'engage au nom de la société :

affecter las biens et matières premières importes exclusivement au esoin de l'exploitation de l'entreprise ;
De m'abstenir de toute revente en l'état des biens et matières importes

n outre j'atteste que les quantités importées correspondent aux apacités de production et aux moyens humains matériels et de stockage e la société.

'ai pris connaissance des sanctions encourues pour le non respect des ermes de cet engagement en application de l'article 74 de la loi de inances complémentaire pour 2015 qui stipule que les personnes xemptées de la taxe de domiciliation bancaire au titre des importations es biens d'équipements et matières premières qui ne sont pas destinées la revente en l'état sont passibles lorsque l'engagement qui ils ont ouscrit na pas été respecte d'une amende égale a deux 2 fois la valeur s ces importations

Fait à BBA Le : **06/04/2022**

BANQUE EXTÉRIEURE D'ALGÉRIE
AGENCE DE B.B.A - 052 / Le: M. 04. 2022
34 03 01 2022 2 10 0019 USD

Cachet et signature

54

المدحق رقم 04

香港产融发展有限公司

Address: Rm 1905, 19/F, Kowloon Building, 555 Nathan Road, Mong Kok, Kowloon, Hong Kong, China

COMMERCIAL INVOICE

ADD: ZONE D'ACTIVITE,ROUTE DE M'SILA, LOT70, SECTION 161 BORDJ-BOU-ARRERIDJ, 34000 ALGERIA NIF:	Invoice No.:	CEHK3522002A
	Date:	March 11th, 2022
	Payment Term:	100% D/A at 120days After Date of B/L
	Goods Origin:	China
	Destination:	Bejaia port, Algeria
	Shipped Per:	By Sea
	B/L No:	GGZ1665960

货物品名/Goods Description	数量/Qty		单价/Unit Price	总价/Total Amount
	FOB Nansha port, China			
Condenser	5100.0000	Pcs	US$1.2655	US$6,454.0500
			TOTAL:	**US$6,454.05**

Total In Capital:	SAY US DOLLARS SIX THOUSAND FOUR HUNDRED AND FIFTY-FOUR POINT ZERO FIVE ONLY

1: 贸易条款/Trade Term:	FOB Nansha port, China
2: 装运期限/Delivery Date:	Before October 30th, 2022
3: 包装方式/Packing Solution	According to Seller's usual export packing.
4: 付款方式/Payment Term:	100% D/A at 120 days after date of bill of lading
5: 运输方式/Terms of Transportation	By Sea
6: 装运港以及目的地/Port of Loading&	Port of Loading/Nansha port, China Port of Destination: Bejaia port, Algeria
7: 保险/Insurrance:	By Buyer
8: 原产地/Good of Origin:	China
9: 外汇汇率/Foreign Exchange Ration Item	If USD/RMB ration fluctation is more than ±2%(Based on Signature time) during order executive process, All parties should re-check and adust the final price accordingly
10: 受益人名称/Name of Beneficiary:	
受益人地址/Beneficiary Address:	Room 1905,19/F.,Kowloon Building, 555 Nathan Road,Mong Kok,Kowloon,Hong Kong
受益人银行/Beneficiary Bank:	BANK OF CHINA SHENZHEN BRANCH
受益人银行地址/Bank's Address:	International Financial Bldg., 2022 Jianshe Road, Shenzhen, China
SWIFT CODE:	BKCHCNBJ45A
受益人账号/Beneficiary's Account:	NRA764068842225
11: 备注/Remark:	Any changes of this contract should be informed all parties by written&signed advice
12.其他条款/Others terms which were not mentioned on this PI will be subject to other mutal agreement or other technical files to be signed &Confirmed by all parites;	

For and on behalf of

香港产融发展有限公司

Authorized Signature(s)

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى إبراز مختلف عمليات تمويل التجارة الخارجية التي تقوم بها البنوك التجارية وبصفة خاصة البنك الخارجي الجزائري الذي هو محل دراستنا، حيث عالجت الدراسة الجانب النظري الذي يبين فيه التجارة الخارجية وكيفية تمويل عملياتها وذلك عن طريق مجموعة من التقنيات، والجزء التطبيقي الذي عرضنا من خلاله دراسة ملف التحصيل المستندي لحالة الإستيراد على مستوى البنك الخارجي الجزائري وكالة برج بوعريريج.

ومن خلال هذه الدراسة نلاحظ أن آلية التحصيل المستندي تعد الأولى بعد تقنية الإعتماد المستندي والتحويل الحر في تمويل التجارة الخارجية في البنوك الجزائرية.

الكلمات المفتاحية:التجارة الخارجية، التمويل، البنك الخارجي الجزائري، التحصيل المستندي.

Abstract

This stady aims to show the various foreign trade financing operations Carried out by commercial banks in particular the algerian forgein bank.

which is the focus of our study, where the study focused on the thcoretical aspect in which it showes foreign trade and how to finance its operations which done through a number of techniques , and the applied part , in which we presented a study of a file for the documantary collection of the import situation at the level of the algerian foreign bank and the cape of bordj bou Arreridj.

Through this study , we note that the documentary collection mechanismis the first after documentary credit and free transfer technique in funding outer trade in algerian banks.

Keywords :outer trade, funding, algerian outer bank, documentary collection